جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية

من إعداد:

- ✓ رعاد شهرة
- ✓ منصور حنان

تحت إشراف:

بوعلي عبد القادر

نوقشت يوم: 2024/06/24.

أعضاء لجنة المناقشة:

بن عامر عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بوعلي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
جديدين لحسن	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي انعم علينا بفضله ووفقنا لانجاز هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجهود الأستاذ بو علي عبد القادر الذي قدم لنا التوجيه والإرشاد خلال كتابة و انجاز هذه المذكرة .

كذلك أتقدم بكل عبارات الشكر للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

إهداء

من قال أنا لها نالها وأنا بها إن أبت رغما عنها أتيت بها

أهدي هذا النجاح إلى تلك اليد الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك من ساندتني وسهرت لأجلي طوال الليالي وإستبقظت فجرا للدعاء لي إلى أمي الحبيبة

إلى الرجل العظيم الذي شجعني طوال دربي أبي العزيز

إلى كل من ساندني بكل حب وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب ممهدين لي طريقا زارعين فيه الثقة والإصرار أولهم أختي وإخوتي الأعزاء

ولم أنسى ذلك الرجل الذي كان له إسهام كبير في هذا النجاح أخي العزيز رحمة الله عليه

إلى كل من ذكرهم القلب ولم يذكرهم القلم

حنان

إهداء

لطالما أراد أن أكون بأعلى المراتب إلى الذي تعلمت
منه النسور ألا تطوي أجنحتها أعظم الإنسان أبي الغالي

إلى التي تأتي قبل البدء وقبل الكل إلى التي تنير دربي
بنورها الملائكي أمي الغالية

إلى النسيم الربيع أخواتي

إلى فرحة المنزل أحمد ومحمد عبد الرحمن

إلى كل من كان مكانه القلب

شهرة

قائمة المحتويات:

الشكر والعرفان..... I

إهداء II

إهداء III

قائمة المحتويات: IV

قائمة الجداول: VI

قائمة الأشكال:..... VII

المقدمة 1

المقدمة العامة:..... 1

الفصل الأول:

الإطار النظري الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول: 9

المبحث الأول :عموميات حول الشمول المالي 10

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي 10
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي. 12
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي..... 14

المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي 16

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي..... 17
المطلب الثاني: أسس النمو الاقتصادي 18
المطلب الثالث: الشمول المالي و علاقته بالنمو الاقتصادي..... 22

خلاصة الفصل الأول: 24

الفصل الثاني

دراسة حالة بعض الدول النامية

تمهيد الفصل الثاني: 26

المبحث الأول: الشمول المالي في *العراق*.....27

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العراق:..... 27
المطلب الثاني : مؤشرات الشمول المالي في العراق 27
المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في العراق: 35

المبحث الثاني: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية 36

المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربيةوأهم المبادرات التي قامت بها:..... 36
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر 38
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها 43

المبحث الثالث: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر 44

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر 44
المطلب الثاني : أفاق تعزيز الشمول المالي 47
المطلب الثالث:معيقات تطور الشمول المالي في الجزائر و سبل التغلب عليها..... 48
خلاصة الفصل الثاني:.....51
خاتمة:.....53
قائمة المصادر والمراجع:.....56

قائمة الجداول:

الجدول 1: عدد حسابات إيداع للأفراد مصنفة حسب جنس وتوزيع جغرافي. 29

الجدول 2: عدد حسابات القروض للأفراد مصنفة حسب الجنس والتوزيع الجغرافي..... 31

الجدول 3: نسبة الانتشار المصرفي وكثافة المصارف في العراق لفترة (2010–2016)..... 32

الجدول 4: نسبة الانتشار المصرفي وكثافة المصارف في العراق لفترة (2010–2016)..... 33

الجدول 5: عدد الصرف الآلي ونقاط البيع موزعة جغرافي. 34

الجدول 6: مؤشر بعد الإتاحة المالية..... 42

الجدول 7: ملكية البالغين أكثر من 15 سنة الحسابات في المؤسسات المالية 45

الجدول 8: نسبة إقتراض البالغين بإستخدام بطاقات الإئتمان أو من المؤسسات المالية..... 45

الجدول 9: نسبة والادخار البالغين في المؤسسات المالية..... 46

الجدول 10: تطور قطاع المصرفي الجزائري (عدد المصارف و المؤسسات المالية) 47

قائمة الأشكال:

الشكل 1: يمثل عدد ملكية الحسابات المالية الرسمية البالغين مصنفة حسب الجنس فوق 15 لعام 2014..... 28

الشكل 2: عدد الحسابات القروض في مؤسسة مالية رسمية وغير رسمية للبالغين فوق سن 15 لعام 2014..... 30

الشكل 3: بعد الوصول للخدمات المالية..... 39

الشكل 4: بعد الاستحدام الماتلي لمصر 40

المقدمة

المقدمة العامة:

الشمول المالي يعد من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية. خاصة بعد أزمة المالية العالمية 2008. وبررت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود.

ويهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد أو الأسر أو المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل –على الخدمات المالية التي تحتاجها لتحسين حياتها– فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون في النطاق ما يعرف والإقتصاد غير الرسمي فهم لا يملكون حساب الإدخال أو بطاقة خصم لذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع .كما يهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي الذي هو تلك الزيادة في إجمالي المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

فبعد هذا المصطلح أحد تلك المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية وهذا راجع إلى مفهومه بحيث حظيت أبعاده ومؤشراته بشكل خاص من قبل البلدان النامية والتقدمية على حد سواء

وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهو دور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي؟

التساؤلات الفرعية:

ماذا نقصد بالشمول المالي؟

ماهي أدوات الشمول المالي؟

ما دور الشمول المالي في النمو الإقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

ارتأينا أن نطرح الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين محاولين اثباتها أو نفيها من خلال هذه الدراسة.

- تعتني الدول النامية بشكل كبير بتطوير أنظمتها المالية.
- يؤثر الشمول المالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع:

أسباب الذاتية:

موضوع ضمن التخصص الدراسي.

زيادة التحصيل العلمي.

أسباب الموضوعية:

الرغبة في معرفة دور الشمول المالي في النمو الإقتصادي.

موضوع حديث الدراسة

أهداف الدراسة:

التعرف على موضوع الشمول المالي وأهم خصائصه

التعرف على النمو الإقتصادي

معرفة دور شمول المالي في النمو الإقتصادي

التعرف على واقع الشمول المالي في بعض الدول النامية

أهمية الدراسة:

يستمد موضوع البحث أهميته من الهدف الذي يسعى لتحقيقه وهو تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأهم خصائصه، كما يتم التعرف على النمو الإقتصادي وأهم مميزاته. وكذا التعرف علي واقع الشمول المالي في بعض الدول النامية. يعتبر موضوع الدراسة ذو أهمية كبيرة كونه يعالج وكثيرة ونقطة مهمة في إقتصاديا بعض الدول التي تسعى وراء تحقيق أهدافها بفعالية كما يعتبر من المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة من قبل العلماء والباحثين ولا تزال قيد الدراسة مع إكتشاف علاقة بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي.

حدود الدراسة:

حدود الموضوعية: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في النمو الإقتصادي من خلال دراسة كلا من مفاهيم الأولية للشمول المالي والنمو الإقتصادي وتخصصيص الفصل الثاني لبعض دول النامية التي قامت بتجربة الشمول المالي.

حدود مكانية: من خلال هذه الدراسة سوف نسعى إلى دراسة مدى تأثير الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الدول النامية.

حدود زمانية: تمت عملية البحث في 2005-2021

أدوات الدراسة:

يهدف إنجاح البحث وحصول على نتائج مطقبة علمية وأجوبة واضحة للتساؤلات، إذن انا ببعض أدوات البحث المختلفة، حيث تمت إستخدام عديد من المصادر والمراجع، والتي شكلت الأساس البحث بالإضافة إلى بعض المقالات والمجلات.

منهج الدراسة:

قمنا في هذا البحث بإتباع المنهج الوصفي مستندين على دراسات حديثة التي تناولت موضوع الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

الدراسات السابقة:

قمنا بجمع مجموعة واسعة من الدراسات السابقة حول البلدين الجزائر ومصر وقمنا بتلخيصها كمايلي :

1. دراسة ركراك مونية بعنوان **أثر النمو الإقتصادي على سوق العمل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر،2018 -2017

حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما مدى الترابط الفعلي بين نسب النمو الإقتصادي الإرتفاع البطالة في الجزائر وهل النمو علاقة بالإستثمار وهدف من هذه الدراسة هو تقديم مفاهيم حول النمو وأهميته وأهدافه ودوره في السوق الجزائري والتعرف على سياسات والمجهودات الجزائر المبذولة في هذا المجال والتعرض لتجربة الجزائر فقد توصلت الباحثة إلى أن النمو الإقتصادي يعتبر نتاج الكمي لسياسات التنمية الإقتصادية لأنه يمثل الزيادة الحقيقية في متوسط الفرد من الدخل في الأجل الطويل.

2. دراسة شنبي صورية وبن لخضر سعيد دراسة بعنوان **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)** جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2 ،2018

حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر تحقيق التنمية في الشمول المالي من خلال إستراتيجياتها؟ وإلى أين وصلت في ذلك وهدف هذه الدراسة تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته وأهدافه ودوره في التنمية وتعرف على سياسات والمجهودات المبذولة في هذا المجال والتعرض لتجربة العربية فقد توصلت الباحثان إلى الشمول المالي يوفر تقديم الخدمات ومنتجات المالية متطوعة

بأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات ومدفوعات والتأمين والإئتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولية

3. دراسة مروي قاسمي ودنيا التراكية بعنوان **الشمول المالي في أداء التحسين البنكي (دراسة تحليلية لعينة للبنوك الجزائرية للفترة الممتدة من (2011،2019)** مذكرة لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

حيث عالجت الباحثان الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الشمول المالي على أداء الخدمة البنكية؟ وهدف من هذه الدراسة هو تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته في إيصال كافة الخدمات المالية إلى أفراد المجتمع ومعرفه أهدافه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتطرق إلى علاقته بالخدمات المالية وكذلك عرضت تجربة بعض البنوك الجزائرية للشمول المالي وتوصل الباحثان إلى أن الهدف من الشمول المالي هو حد الفقر وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية وكذلك تحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي وإستغلال الخدمات المالية من طرف جميع أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة و توصل الباحثان إلى أن الخدمة البنكية تساهم تحقيق نمو الإقتصادي الشامل وذلك من خلال إستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تعزيز الشمول المالي.

4. دراسة الدكتور عادل عبد العزيز السن دراسة بعنوان **دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي**، ورقة بحثية قام بإعدادها مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية

حيث تتلخص مشكلة البحث في تدني مستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بمستويات العالمية حيث أن المعاملات النقدية هي السائدة في المعاملات المصرفية مما يؤدي ذلك تعرض بعض الدول العربية إلى تمويل الإرهاب وتهرب الضريبي وهدف من هذه الدراسة هو تقديم مفاهيم للشمول المالي والنمو الإقتصادي أذان يعملان على رفع الكفاءة المالية وتحسين المعيشة لأفراد المجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة منهم وعرض مؤشرات الشمول المالي لبعض الدول العربية وإثيوبيا على أليات تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجيات واضحة وفقا للمعايير وضوابط وضعتها مجموعة 20وتزتيد إهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي وتوصل الباحث إلى أن الشمول المالي له من كبير في تحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي وذلك نظرا للعلاقة التي تربطهم.

5. دراسة حنين محمد بدر عجوز دراسة بعنوان **دور الإستماع المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولة الإجتماعية لدى العملاء (دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)** مذكرة لنيل درجة الماجستير في الإدارة الأعمال بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2017

حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما دور الإشتمال المالي لدى البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة في تحقيق المسؤولة الإجتماعية الإتجاه عملائها؟ والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور هذه البنوك في تحقيق التنمية من خلال الوصول إلى أكبر قدر من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة وتحقيق مؤشرات الإشتمال المالي وكشف عن مدي إهتمام تلك البنوك بالعملاء وتعرف على جودة الخدمة البنكية وتأكد من تحقيق الهدف أسمى الشمول المالي وهو توفير الخدمات المالية لجميع طبقات الأفراد وخاصة الطبقة الفقيرة توصلت الباحثة إلى أن الشمول المالي هو عملية يتم فيها توسيع نطاق الإستفادة من الخدمات المالية ذات جودة عالية وأن له دور كبير في تحسين معيشة الطبقات المهمشة.

6. دراسة محمد محروس سعدوني بعنوان **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية**، جامعة زقاقيق، كلية الحقوق

حيث عالج الباحث المشكلة التالية: ما أثر توسيع نطاق الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الدول العربية؟ وهدف من هذه الدراسة تعرض إلى مفاهيم الشمول المالي وواقعه في بعض الدول العربية وقد توصل الباحث إلى أن من شأن الشمول المالي توسيع نطاق الخدمات المالية ومساهمة في زيادة الثقة في نظام المصرفي الرسمي وتعزيز شفافية النظام المصرفي ومعاملات المالية كما بخص تعميم كافة الخدمات البنكية على جميع فئات المجتمع.

7. دراسة الأستاذ ناصر صلاح الدين بعنوان "**أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب خلال الفترة 1990،2019)** مجلة الأعمال الإقتصادات والتجارة المجلد 1 العدد 7 سنة 2022

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الشمول المالي على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس ،المغرب) وذلك بإستعمال مؤشر خدمات المالية،الناتج الداخلي الخام ومؤشر التطور المالي والشمول المالي ومؤشر الإجمالي الإستثمار وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عدم وجود علاقة بين مؤشر الشمول المالي والنمو الإقتصادي لا على مدى الطويل ولا قصير ولا علاقة معنوية من التطور المالي والشمول المالي وذلك يدل على أن مستوى الشمول محقق من طرف الدول العينة مزال لم يبلغ مستوى يمكنه من التأثير على مستوى النمو الإقتصادي .

8. دراسة فاطمة قادم بعنوان " **الشمول المالي ودوره في تعزيز الإستقرار المالي (دراسة حالة الدول العربية)**، مجلة المدبر مجلد 10، رقم 1، سنة 2023

تهدف الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الشمول المالي في الإستقرار المالي ودعم فرص التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه بحيث يعد الشمول المالي أداة توصيل الخدمات المالية إلى كل فئة في المجتمع ولخصت الدراسة صورة واضحة عن واقع الإحتياجات تعزيز

الشمول المالي في الدول العربية لإرتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحصيلها من خلال تعزيز الوصول إلى تمويل الخدمات المالية في دول العربية.

9. دراسة معمري نارجس، أوكيل حميدة، **الشمول المالي في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة قسقاس للعلوم الإدارية والإقتصادية والمالية جامعة أكلي محند اللحاج، البويرة، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، سنة 2019

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال تعريف الشمول المالي وركائز وأهميته إلى جانب أهم أهدافه ومؤشراته

بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الجزئية في الجزائر وقد توصلنا إلى معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما ولكنها دون مستوى المطلوب إذ ما قورنت بنظريتها الدول المتقدمة وغياب التثقيف المالي كما أن هنالك مجموعة من المعوقات تواجه الجزائر في تجديدها للشمول المالي.

10. دراسة أسماء دردور، سعيدة حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 1980،2017 بإستعمال نموذج ARDL**، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 4، سنة 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 بإستعمال نموذج ARDLحيث إستعمل المؤشرات الشمول المالي التالية (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) التغيرات مستقلة ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الإقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض مما يتطلب توعية الأفراد الإستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تساعد على نمو الإقتصاد الجزائر.

هنالك بعض النقاط المشتركة الدراسات السابقة ودراستنا في الوقت الحالي خاصة في الجانب النظري حيث ساعدنا في التعرف على بعض المراجع والبحوث النظرية والتطبيقية وهذا ما سهل لنا الهدف والذي هو معرفة تعميم الشمول المالي ومعرفة دوره في النمو الإقتصادي أما دراسات السابقة فكان بعضها خاص بتعميم الخدمة البنكية على العملاء وكيفية تحقيق المسؤولية الإجتماعية.

صعوبات الدراسة:

خلال البحث حول هذه الدراسة واجهنا العديد من صعوبات منها:

قلة المراجع والكتب التي تخص الموضوع

حداثة الموضوع

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وإختيار فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تستقدمهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة مخلصا عاما عن البحث حيث يمثل الفصل الأول الإطار النظري الشمول المالي وعلاقته بالنمو الإقتصادي (المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي والمبحث الثاني: أساسيات حول النمو الإقتصادي) بحيث كان الفصل الثاني بعنوان دراسة بعض الدول النامية يتضمن ثلاثة مباحث

خصصنا المبحث الأول لتجربة الشمول المالي في العراق أما المبحثين الثاني والثالث خصصناهما لكلا من الجزائر ومصر...

الفصل الأول:

الإطار النظري الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير وذلك بعد تطور مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة حيث إنتشار وزيد إستخدامها ومن هنا تكمن أهميته حيث يكفل حصول الجميع مستخدمي الخدمات المالية على معاملة عادلة وشفافة ومهنية وتعزيز تقديم تلك الخدمات بكل سهولة وبتكلفة مناسبة

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى عموميات حول الشمول المالي وإلى دوره في النمو الإقتصادي.

- **المبحث الأول:** عموميات حول الشمول المالي.
- **المبحث الثاني:** أساسيات حول النمو الإقتصادي

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي.

الشمول المالي هو مصطلح يصل بسهولة اليوم إلى كل شاشة وصانعي القرار والمجتمع المدني وهو مصطلح تستخدمه المؤسسات والمنظمات لإضفاء المصداقية على المبادرات التي تهتم بإدماج المهمشين ماليا.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي

في عام1993 لأول مرة مصطلح الشمول المالي في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد الفروع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة العليا للخدمات المصرفية .وخلال تسعينات القرن الماضي ظهر العديد من الدراسات المتعلقة والصعوبات التي تواجهها بعض الفئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية وفي عام 1991 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث ازداد إهتمام الدولي بالشمال المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وذلك من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بشكل صحيح[1] بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وأعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرجاء وقد تبنت مجموعة عشرين هدف الشمول المالي كحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الإقتصادية المالية وأطلقت مجموعة البنك الدولي عام 2013 البرنامج العالمي الإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن وأطلقت العديد المؤسسات العالمية .مثل مؤسسة التمويل الدولية IFCو المجموعة الإستثمارية لمساعدة الفقراء C-Gap برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم بريطانيا وماليزيا[2].

---

[1] طرفاوي شيخ-رايحة أمينة-دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير شعبة مالية ومحاسبة -تخصص مالية البنوك - سنة 2020 .2021. ص 8

[2] صبري نوفل الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية-مقال -مجلة والمحاسبة -ع667 -2018

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

إختلاف مسميات الدارسين لمصطلح الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية، فهنالك من يعلق عليه لفظ التمويل الشامل أو الإستثمار المالي وهنالك أيضا من يطلق عليه لفظ التعمق المالي، حيث تتباين في الإطار النظري العام ألا أنها تتوحد من حيث الجوهر وكلا المصطلحات ترتبط بمفهوم الشمول المالي من حيث زيادة تطور المؤسسات المالية المصرفية وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنوع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحددة وربطهم بالنظام المالي مما قد يدعم قرارته المالية عبر الزمن. الشمول هو إتاحة أو إستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد خصوصا شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض وهو عكس الإستعداد المالي الذي يقصد به عدم إمكانية الأفراد في الوصول أو الإستخدام الخدمات المالية السائدة في السوق التي تلائم إحتياجاتهم.

ويتطلب الشمول المالي توفير الإمكانية لدي المؤسسات المالية ومؤسسات الأفراد والأعمال في الحصول على خدمات المالية إستخدامها بفعالية وأسعار معقولة أيام تسليمها وبطريقة مستدامة ويستخدم هذا المصطلح لتعرف على مدي قدرة الأفراد على وصول وتمتع بالخدمات المالية [1]كما يقصد بالشمول المالي تعميم الخدمات المالية والمصرفية الى أكبر عدد من الأفراد والمجتمعات والمؤسسات العاملة الاستفادة منها وإذن هو أوسع بكثير من إستهداف المصارف أو الشرائح المستبعدة ماليا.

كما عرفت المجموعة العشرين G20ومؤسسة التحالف العالمي الشمول المالي AFIالشمول المالي تعزيز وصول كافة الفئات المهمشة والمحتاجة والفقيرة للخدمات المالية والمساعدات التي تتناسب مع إحتياجاتهم ورغباتهم ودخلهم وذلك بتقديمها بتكاليف معقولة .

وهو تعزيز وصول كافة الأفراد المجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة منهم إلى الخدمات المالية وذلك بشرط تناسبا مع إحتياجاتهم ودخلهم.

[1] دكتور نغم حسين نعمة –أحمد نولي حسن مطر – الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس –عمان – دار الأيام للنشر والتوزيع –2019 – الطبعة الأولى–ص 15

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي.

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي [1]

- *الشمول المالي يحسن من فرصة الفقراء في الحصول على خدمات المالية وذلك بأساليب آمنة وسليمة وأنت مبادئ الشمول المالي وذلك من أجل خلق بيئة سليمة وملائمة الشمول المالي وهي تشجع الإبتكار الإستقرار المالي والاستقرار المالي وحماية المستهلك، بحيث يجب أن تكون صارمة حتى صعبة التطبيق إنما مصممة لتكون مع قوانين جميع البلدان ومبادئ G20الشمول المالي المبتكرة تستمد من التجارب والدروس المستفادة من واضعي السياسات والقرارات في جميع أنحاء العالم وخاصة البلدان النامية.*
- *القيادة: الهدف منها إيجاد إلتزام واسع وصريح لدي الحكومة وأطرافها المشاركة وذلك بتوسيع قاعدة الشمول المالي وذلك من أجل تحقيق من حدة الفقر وقد ظهر في أعلى مستوياته في حكومات الدول، والإلتزام في توسيع الشمول المالي وذلك في الإستراتيجية الوطنية للتنمية وذلك عن طرق متنوعة منها*
- *اسلوب إستقبالي لمواجهة السياسات إقتصادية*
- *الإنفتاح الإقتصادي مع الأخذ بعين الإعتبار تشجيع الإبتكار*
- *تعزيز التحالفات على نطاق واسع لجذب اهتمام القطاع الخاص. وتقديم خدمات مثل التعليم المالي للبنى التحتية لنظام الدفع المالي الإلكتروني.*
- ***التنوع:** الهدف منه تنفيذ منهج السياسات التي تشجع المنافسة وتوفير الحوافز المستندة ألي السوق لتوفير استعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية بأسعار معقولة. أن التنوع في تقديم الخدمات المالية أمر أساسي يؤدي لزيادة الفرص الحصول.*

- على شرائح المستبعدة من الخدمات المالية والمصرفية وينبغي للحكومات تسهيل تطوير هياكل السوق. وضمان توفير حوافز المنافسة في العرض والطلب

- *-**الإبتكار:** تمكن اهمية الإبتكار في تشجيع وذلك من أجل توسيع النطاق المؤسسات المالية والنظام المالي وذلك بتوسيع الوصول الى الخدمات المالية وذلك بتوفير التكنولوجيا حديثة والفائدة منها هي تخفيض التكاليف بالشكل الذي يجعلها مجدية إقتصاديا لمقدمي الخدمات المالية والذي*

[1] دكتور نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019، الطبعة الأولى، ص 64

يجعلها دو منفعة إقتصادية وخاصة الطبقة الفقيرة وذلك دون المساس بأمن وسلامة العمليات المالية ان التكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى بناء هوية المالية لتلك الطبقة عن طريق تحويل معاملاتهم المالية إلى أصول

- ***الحماية:*** *تعني بها حماية المستهلك في إطار القواعد الحكومية ومقدمي الخدمة للمستهلكين وذلك عند وجود وجود الإبتكار ومقديمي الخدمات الجديدة أي وجود مزيج بينهما ويكون هناك بعض المخاطر منها الإحتيال على المستهلكين وسوء المعاملة، فإن وجود بيئة منصفة شفافة لحماية المستهلك هي جزء حيوي في تكوين إطار الشمول المالي وذلك يتطلب الآتي:*
- *٠حاجة العمل معا بروح الفريق المسؤولية التشاركية لخلق الإطارالتمويل المسؤول الذي يحمي العملاء.*
- *٠تحديد الأطراف المسؤولة عن دعم قوانين الحماية والإلتزام بها.*
- *٠تحدد السلطة الإشراف والرقابة التي تضررت بسبب المشاكل.*
- *٠تفعيل دور المقدمة الخدمات المالية في بناء الثقة في المجتمع وذلك لتمكينها بعلاقة الطويلة مع عملائها وذلك لان خدماتها تكون ذو شكل مستمر.*
- ***التمكين:*** *يقصد به تمكين العملاء من تحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات المالية وذلك من خلال ما يلي:*
- ***الثقافة المالية:*** *وهي فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية المتنوعة*

٠**القدرات المالية:** أي تمكين العملاء من تطبيق ذلك الفهم من أجل إتخاذ القرار المالي وذلك بشكل يناسب إحتياجاتهم.

-**آلية معالجة الشكوى:** هي حل النزاعات ومعالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة ومعارف بها

التعاون: تهيئة بيئة يكون مضمونها المشاركة والتنسيق والمشاولات المباشرة بين الحكومة ورجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة ولا يقتصر هذا التعاون بصورة بناء فقط على القطاع العام مثل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية بل أيضا تواصل مع الجهات الفعالة من القطاع الخاص أمر ضروري لذا التعاون بين السياسة العامة والمصالح التجارية هو موضوع ذات أهمية في القطاع المالي المصرفي

المعرفة: وذلك من خلال توفير بيانات كافية ودقيقة إستخدامها في وضع سياسة عامة تستند على أدلة وأدوات لقياس الشمول المالي من قبل الجهات الرقابية الإشرافية ومزودي الخدمات المالية والمصرفية

وأصبحت المنهج المقبول لمنظم ومقدم الخدمة يستدعي توفير تقارير دورية عن السياسات وبيانات ومؤشرات التي ترتكز الإهتمام على قضية الشمول المالي.[1]

-**التناسب:** يعني به بناء سياسة العامة والإطار التنظيمي الإعتماد تشريعات بشكل الذي تكون فيه مناسبة مع المخاطر التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المالية المبتكرة التي تكون من أجل سد الفجوة وتصحيح المعوقات في اللوائح معمول بها

إطار العملي: يجب النظر في بعض الأموالآتية التي تنعكس المعايير الدولية والظروف الوطنية:

- أن يكون قانون مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل إرهاب مناسبا ومرنا
- ان يكون إطار تنظيمي واضح لتخزين القيمة.[2]

الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بإستخدام طرق سهلة وبأقل تكلفة مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول فعلى مدي العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك وتشمل هذه الجهات على المنظمات غير الحكومية وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك التجارية وحكومية وشركات تأمين وشركات بطاقات الإئتمان وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول الى منافع البيع وفي الكثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الإبتكارات التقنية ومنها إنتشار إستخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم هو ما يعزز إنتشار فكرة شمول المالي .[3]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي [4]

يعتبر الشمول المالي عن استراتيجية طويلة المدى تكمن أهميته في عدة جوانب نذكر منها:

- أهمية الشمول المالي على مستوى الإقتصادي:

---

[1] دكتوره نعمة، أحمد نوري مطر ص 66

[2] دكتور حسن نعمة، أحمد نوري حسن مطر ص 68

[3] مروي القاسمي، دنيا متراكبية، دور شمول المالي في تحسين أداء الخدمة البنكية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير، علوم الإقتصادية وتسير وعلوم التجارية، الإقتصاد بنكي ونقدي، سنة 2020-2021، ص 6

[4] حنين الطيب، الشمول المالي، سلسلة كتيبات إلى موجه إلى فئة عمرية شابة، أبو ظبي، العدد ،1 سنة 2020، ص5

ان أهمية الشمول المالي تظهر من خلال التحول من الإقتصاد النقدي إلى الإقتصاد غير النقدي يؤدي ذلك إلى ظهور الكثير من الأعمال التي تخدم الموظفين ومشاريع التجارية والمالية والحكومات على حد سواء على مستوى الإقتصاد الكلي فإن التحفيز التحول إلى إقتصاد غير النقدية خاصة في الدول النامية والناشئة كما يعمل على توفير المناخ آمين للادخار فضلا عن ذلك فإن هذا التحول يفرض بدوره رقابة أفضل على تأمين سلامة المعاملات المالية كما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات التحصيل والسداد تتسم بكفاءة والتنوع والأمن والمرونة وسهولة الوصول الى المناطق الريفية النائية والتي ليس فيها فروع البنوك.

2.أهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة:

أصبح للشمول المالي أهمية متزايدة في التنمية الدولية وذلك من خلال إستخدام التنمية المستدامة وذلك عن طريق جمعية الأمم المتحدة التي أتت من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وحصول الجميع على الخدمات والنمو الشامل المستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل ونمو المشاريع الصغيرة أذن الشمول المالي ليس هدفا بحد ذاته أنما هو وسيلة لتحقيق الغاية

- أهمية الشمول المالي المالي في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

دعم البنك الدولي دراسة التي ركزت على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في البلدان النامية وقد نشر تقريرا يتضمن زيادة إستخدام العملاء الخدمات المالية الرسمية التي تزيد من مدي مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. الشمول المالي هوا نظام فعال مستقليل أجل هذه الظاهرة حيث ينبغي أن يكون هدفا تكامليا مع أهداف السياسة الوطنيةالمتكاملة والتي تدعم بعضها بعضا.

- علاقة الشمول المالي ب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

إن معايير مكافحة الغسيل الأموال وتمويل تعزز من نزاهة القطا ع المالي وتدعم مكافحة الجرائم المالية وعند عدم تطبيق المعايير لاسيما في الدول النامية هي أحد الإستبعاد المالي والخدمات المالية الرسمية وأن يدفع بذلك إلى اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية إذن إن الشمول المالي هو جزء من المنظومة العالمية تسعى إلى ضبط كل الحسابات المصرفية لكل المواطنين إما لمنع التهرب الضريبي أو تمويل الإرهاب[1]

[1] حنان الطيب، الشمول المالي، ص6

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي: [1]

يمكن توضيح الأهداف الشمول المالي كالتالي:

1. يوفر برنامج لترسيخ إعادة إدخال الأموال وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض والتي كانت تعيش تحت ظل ثابت من الإكراه المالي.
2. إن الشمول المالي لديه القدرة على توليد العوامل الإيجابية تؤدي في زيادة من الادخار والإستثمار ويزيد في رفاهية المجتمع وإظهار الإقتصاد.
3. يؤدي الشمول المالي إلى إستخدام منتظم للخدمات المالية من خلال إدارة جيدة للبنية التحتية للمدفوعات التدفقات النقدية التي تخفف من صدمات المالية.
4. يوفر الإئتمان في الوقت المناسب وكافي فضلا عن شفافية القنوات المصرفية الرسمية والتي تشجع روح المبادرة للجماهير.
5. الشمول المالي علاج لسدالثغرات في توزيع الفوائد الحكومية والإعانات المالية.
6. النمو العادل في جميع قطاعات المجتمع يؤدي إلى الحد من الفوارق من خلال الدخل والادخار.
7. من الأهداف الإجتماعية توفير سبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر حيث يعتبر هذا الأخير السبب الرئيسي الوحيد لخطة الشمول المالي.
8. وهنالك بعض الأهداف السياسية التي تحقق الشمول المالي والتي مضمونها السياسات الحكومية مثلا وضع سياسة تخفيض البطالة من أجل القضاء على الفقر هو الهدف أسمى الشمول المالي.
9. يدعم القطاع المصرفي من خلال تدعيم الأصول المالية.
10. تعزيز وصول كافة الشرائح المجتمع إلى منتجات مالية لتعريف المجتمع بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها وإستخدامها للإستفادة منها وتحسين ظروفهم، وكذلك من أجل تحقيق الشمول المالي. [2]

المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي

مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف كبير بين المصطلحين، وهدا ما سوف نتطرق إليه مركزين في دلك على النمو الاقتصادي.

---

[1] دكتور نغم حسن نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019، الطبعة الأولى، ص48

[2] دكتور نغم حسن نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول والمتطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، ص 49،50

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف من بينها:

- يعرف النمو الاقتصادي طويل الأجل بأنه معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي، وعلى هدا فإن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية وأن تكون الزيادة على المدى البعيد. [1]
- كما عرفه بعض الاقتصاديين على أنه لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هدا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا[2] وبناءا على ذلك:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل الحقيقي – معدل النمو السكاني

نستطيع القول إن الدول النامية التي يزيد عدد سكانها بمعدلات تعاني الفقر الشديد، حيث هده الظاهرة لا نجدها في الدول الصناعية والمتقدمة، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان.

- النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي. [3]
- كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هده الزيادة متنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والإيديولوجي التي يحتاج الأمر إليها.

---

[1] ناصر الدين قريبي 2014 "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" مذكرة تخرج ماستر وهران ص13

[2] ركراك مونية 2018 "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية إقتصاد عالمي جامعة تلمسان ص19

[3] أسامة بشير دباغ "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003 ص 399

- ومن هده التعاريف نستنتج أن النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهده التعاريف تقودنا إلى أن:
- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بالزيادة في نصيب الفرد، وهدا لا يتحقق إلا إدا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي أكبر من معدل نمو السكان.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة تتجلى في:

- يسعى النمو الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحين مستوي المعيشي عن طريق زيادة الدخل الشخصي وتوفير خدمات أفضل للمجتمع.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو أي أنه لايهتم بمن المستفيد
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا أي لا يحتاج دلك على تدخل الدولة

المطلب الثاني: أسس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي:[1]

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، ومنه نميز خمسة أنواع للنمو الاقتصادي:

- النمو الطبيعي:

وهو النمو الدي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

[1] بوسخان جويدة، دور التطور البنية في النمو ألإقتصادي–دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب – مذكرة لحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة وهران 2، سنة 2017، ص 25

- النمو العابر أو الغير مستقر

كما هو موضح من اسمه أي ليس له صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة للتطورات الفجائية ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية [1]

- النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير ان قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة اذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، و بالتالي يتحول إلى تنمية مستدامة.

- النمو الاقتصادي الموسع:

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن

- النمو الاقتصادي المكثف:

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي من أهمها:[2]

أولا: الموارد الطبيعية

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها.

---

[1] محي الدين حمدان، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** «، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص8،9

[2] نادية بحلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة لنيل متطلبات الشهادة الماجستير، تخصص تمويل التنمية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2014، ص18-21

مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية و النوعية لهذه الموارد ويشترط في هذا التعامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد ، و لتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل .

و يشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية و كمية هذه الموارد ،فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، و تمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها و تغيير كمياتها و نوعياتها ، حيث يمكن لبعض الموارد إن لا تتجدد و يمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، و هذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث و الدراسة لتطوير الموارد و ذلك على حساب التضحية ببعض الموارد و ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور و جديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على هذا المنحنى.

ثانيا: الموارد البشرية

ويركز هذا العنصر بشكل رئيسي على عدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كعنصر رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

معدل الدخل الحقيقي= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يكون عليه الدخل الحقيقي اعتمادا على الناتج القومي الاجمالي، حيث إذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوة البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي قل الطرف الأيسر من المعادلة أي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت زيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في معدل الناتج القومي الإجمالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع ، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة و بالتالي الإنتاج وهذا ما سيؤثر على إنتاجية العمل ويمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع و خدمات و تتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل قد تؤثر في معدل النمو الاقتصادي أهمها :[1]

1) معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد.
2) مستوى التعليمي للفرد الطي ينجز العمل.

[1] نادية بحلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2001،2004، ص 18-21

3) المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.
4) كمية ونوع المصادر المتاحة في إنجاز العمل.
5) مستوى التنظيم والإدارة في العمل.
6) نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل
7) نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

ثالثا: رأس المال

حيث في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وأن عملية تراكم راس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث أنه كلما زادت عمليات التضحية بالاستهلاك الحالي وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين راس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أكبر معلات نمو اقتصادية.

رابعا: التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحد ان في وقتنا الحالي ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج لزيادة الكميات الإنتاجية ،حيث يعد التقدم التكنولوجي عنصر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الإنتاج باستعمال نفس الحجم و الكمية من المدخلات ، و ذلك يعني ان التقدم التكنولوجي هو وسائل انتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج ،أي ان العمال سينتجون كميات كبيرة و اكن بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هده الأساليب ، و هطا يعني أن كل وحدة واحدة ستتطلب رأس مال مادي و بشري أقل ، غير أنه و رغم هذا الإسهام للتقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاج إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو ،بل يجب أن تتوفر العمالة ذات المؤهلات و المعرفة العلمية و التي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة و المعقدة. [1]

خامسا: التخصص وتقسيم العمل

إن مبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م،يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل و التخصص فيه يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوع الإنتاج بنفس كمية مدخلات هذا الإنتاج ،و هو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل ،و الحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في

[1] الوليد قسوم ميساوي "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993" أطروحه دكتوراه في علوم إقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي ص40 جامعة بسكرة 2018

هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج و لكن الكفاءة في انجاز هذه العمليات ستكون عالية ،و زيادة حجم السوق و التوسع فيه و زيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج و تقل التكاليف بزيادة حجم الانتاج.

سادسا: البيئة الاقتصادي

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما على تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، والمقصود بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يلعب الشمول المالي دورا هاما وفعالا في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى رفاهية الأفراد خاصة من أصحاب الدخل المنخفض وتقليص مستويات الفقر في المجتمع كون أن الشمول المالي يسمح لأفراد المجتمع بجميع فئاته (أصحاب الدخول) بتحسين دخولهم وتطوير نشاطهم عن طريق الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي

الشمول المالي هو أداة مهمة و فعالة لدعم النمو الاقتصادي ، و هدا ما تدعمه نتائج عديد الدراسات التجريبية التي أكدت على التفاعل بين تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي و بينت أن له أثر إيجابي ،و هناك العديد من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع من بينها دراسة bhuttacharya and wolde 2010 التي نصت على تعميم الخدمات المالية على المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية يساعد على رفع النمو الاقتصادي في هذه الدول بمقدار 1% ، كما أن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شأنه أن يرفع في معدل التوظيف ب 3.5% ، كما أن الإيرادات الضريبية تكون مرتفعة في الدول التي تسجل مستويات أعلى من الشمول المالي و فعالية السياسة المالية أفضل ،و كذلك تحسن في فعالية السياسة النقدية و استقرار الأسعار و مدا من شأنه أن يساعد في تحسين دخل العائلات الفقيرة و رفع مستوى الرفاهية و دعم النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

كما أن الشمول المالي يساعد الحكومات على إيصال مدفوعات الرعاية الاجتماعية وغيرها من اعانات مباشرة للمستفيدين خاصة في أزمة الكوفيد19، و هذا ما يساعد على تقليص الفقر و دعم النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل و تمكين المرأة .

كما أن الشمول المالي الرقمي يساعد على إدارة المخاطر المالية وهذا ما توصلت إليه الدراسات التجريبية في دولة كينا إلى أن الأسر المشمولة ماليا بطريقة رقمية لم تقلص من نفقاتها خلال الأزمات عكس الأسر غير مشمولة ماليا التي قامت بتخفيض نفقات مشترياتها (7% 10%)

كما أظهرت هذه الدراسات أن استفادة الأفراد من الخدمات المالية يحسن من الظروف المعيشية، لاسيما في الدول النامية كما أن الشمول المالي يضمن اقتصاد الرفاهية وسيحقق نمو يستفيد منه جميع أفراد المجتمع، بما فيهم ذوي الدخل الضعيف[1]

الفرع الثاني: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

أكدت العديد من الدراسات على التفاعل بين تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي و بينت أن له أثر إيجابي ،غير ان عدد قليل منها بحث في اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي و أظهرت بأن الشمول المالي كان له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي و علاقة سببية بين مؤشرات الشمول المالي و النمو الاقتصادي ،و يعد الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص حصول المؤسسات و الأسر على مختلف الخدمات المصرفية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، و يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة و معقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطلر بتحسين مستواهم المعيشي ، من جهة أخرى فإن تقديم الاتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية يؤدي على زيادة الإنتاج مما يعني الزيادة في نمو الناتج المحلي[2]

إن وصول الخدمات المالية إلى مختلف أفراد المجتمع، لن يساهم في تحسين الظروف المعيشبة فحسب، بل سيساهم أيضا في الحد من الامساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية، فمن خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة ومن مختلف المناطق الجغرافية، وبالتالي فإن الشمول المالي سيخلق مناصب شغل وسيرفع من تراكم رؤوس الأموال [3]

يحفز الشمول المالي الأفراد على الإدخار وهذا ماسيوفر رؤوس أموال كبيرة نظرا لعدد الأفراد، سيترتب عن هذا الارتفاع زيادة في الاستثمار وفي النمو الاقتصادي

---

[1] هني أمينة، ملاحي رقية "الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر" مجلة التكامل الاقتصادي مجلد 11 ال عدد02 عدد خاص الجزء 02 سنة 2023 ص94

[2] أسماء دردور، سعيدة حركات "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 مجلة الاستراتيجية والتنمية المجل د10 ال عدد04 سنة 2020 ص 79

[3] هني أمينة ملاحي رقية مجع سبق ذكره ص94

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر تطوير الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان وصول المنتجات والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بما فيها الضعيفة ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفعالة.

كما يهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنه أثار العديد من اهتمامات الدول لقدرته على معالجة الكثير من المشكلات، فضلا عن دوره الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي

كما تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي النمو الاقتصادي من تسهيل الوصول للخدمات المالية مما يؤدي إلى الاستثمار في المشاريع وبالتالي القضاء على الفقر والبطالة وتحسين فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:
دراسة حالة بعض الدول النامية

تمهيد الفصل الثاني:

يعد الشمول المالي محركا هاما النمو الإقتصادي في زيادة حصول المؤسسات والأسر على خدمات المالية المتنوعة ولتحقيق ذلك تم العمل لإبراز دوره في تأثير الشمول المالي على الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي مع قدرة المؤسساتالمالية العامة والمصارف في تلبية حاجة الأفراد في كل من الدول المغرب العربي.

ومن خلال هذا الفصل نتطرق إلى واقع الشمول المالي في بعض الدول النامية

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العراق.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في مصر

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: الشمول المالي في *العراق*

كان النمو الإقتصادي بحاجة إلى بعث روح البعث في حركة التفاعلات التجارية عن طريق تنوع الأسواق وحركة الإقتصاد وبرزت الحاجة إلى الشمول المالي وذلك من خلال تحديد الثقافي والاجتماعية للمجتمع العراقي.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العراق:

يرتبط النشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات وقد يتعذر الحصول على حسابات في كويسة مالية مصرفية رسمية وهذا معوق كبير يمنع من الإستفادة من جميع الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات لذا يحتفظ 50%من البالغين جميع أنحاء العالم بحساب في مؤسسة مالية مصرفية رسمية. ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى نظام مصرفي ومالي رسمي ولكن هناك إختبارات كبيرة بين المناطق تعود لعدة عوامل منها الدخل والمستوى التعليمي والجنس والعمر وفي العراق لا يختلف الحال كثيرا عن باقي البلدان النامية حيث يتم إختيار أهم مؤشرات الشمول المالي التي تعتبر أساسية والتي تلائم مع طبيعة النظام المالي العراقي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في العراق

1. مؤشر إستخدام الخدمات المالية:[2]

تعتبر خدمات الإبداع والإقراض من الركائز الأساسية لزيادة مستويات لوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بشكل عام ،فمع الإنتشار الواسع للمؤسسات المالية والمصرفية يمكن للأفراد من المناطق البعيدة والمحرومة الإستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات الإقراض والإيداع بالإضافة إلى إمكانية الوصول لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وغيرها إن مؤشر قياس مستوى الشمول المالي في العراقيل بإستخدام خدمات مالية متنوعة وقياس مدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الإستخدام يتضمن هذا المؤشر عدد البالغين وعدد حسابات القروض للوقوف إلى واقع الشمول المالي.

عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين:

---

[1] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، العدد 57، سنة 2020، ص 34

[2] دكتور نغم حسين نعمة –أحمد نولي حسن مطر – الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس –عمان – دار الأيام للنشر والتوزيع –2019 الطبعة الأولى–ص139

يعتبر هذا المؤشر أكثر إستعمالا لقياس الشمول المالي إستنادا إلى تقديرات البنك الدولي وإلى مستوى الشمول المالي في العراق حيث بلغ (11%) من يملكون حساب مصرفية عام 2014

أي أن (89%) من أشخاص المستهلكون حسابا مصرفيا إنني يتعاملون بالنقد لتسوية حساباتهم ومعاملاتهم التجارية لتسديد إلتزاماتهم المالية وهذه النسبة ضعيفة جدا.

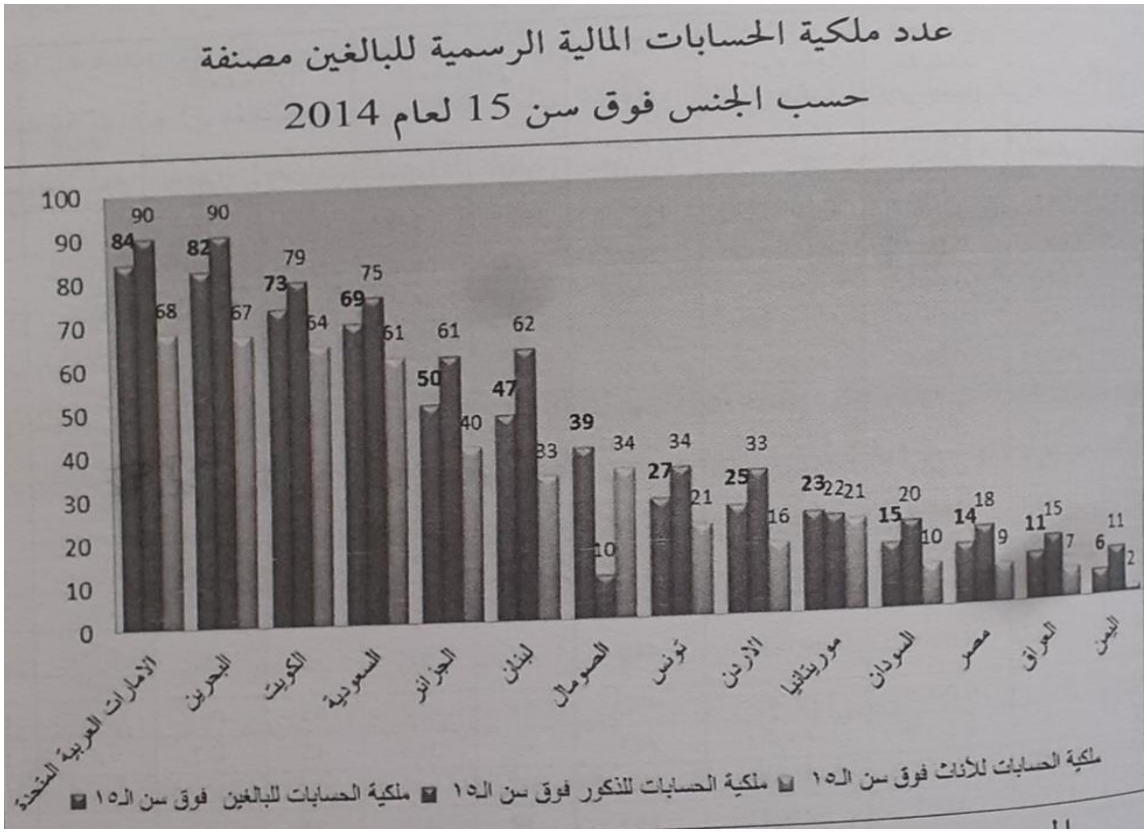

الشكل 1: يمثل عدد ملكية الحسابات المالية الرسمية البالغين مصنفة حسب الجنس فوق 15 لعام 2014. [1]

- ✓ أما من حيث الجنس نلاحظ في الشكل أدناه أن هناك فجوة بين عدد الذين يمتلكون حساب مصرفية من الذكور والإناث حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2014، أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حساب بلغت 15%والإناث بلغت 7% في العراق وهو مؤشر ضعيف في حين تصل نسبة بعض الدول العربية المتقدمة إلى أكثر من ذلك.

ويمكن عرض عدد الحسابات الإيداع لعام 2016 و2017 على أساس نصف سنوي كما في جدول01: مصنف حسب التوزيع الجغرافي والجنس لعينة من مصارف العراقية.

[1] دكتور نغم حسين نعمة، أحمد نوفل حسن مطر، مرجع سبق ذكره ص 141

الجدول 1: عدد حسابات إيداع للأفراد مصنفة حسب جنس وتوزيع جغرافي. [1]

ت	اسم المحافظة	النصف الأول 2016		النصف الثاني 2016		مجموع عدد الحسابات لعام2016	مجموع عدد سكان البالغين فوق سنة 15	عدد الحسابات لكل 1000 بالغ عام 2016	النصف الأول 2017	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث				الذكور	الإناث
1	اربيل	8145	1099	7499	1079	17822	1166301	0.02	6243	1584
2	بابل	702	91	1402	212	2407	1199940	0.002	2092	631
3	بغداد	11269	2708	10683	2820	27480	5091902	0.005	24942	6565
4	الأنبار	801	44	38	1	884	1025362	0.0008	340	21
5	البصرة	1693	413	1743	410	4259	1644594	0.003	3435	770
6	القادسية	147	125	150	191	613	735826	0.0008	1054	343
7	السليمانية	1973	572	2773	551	5869	1450338	0.004	3544	758
8	المثنى	311	46	121	20	498	459605	0.001	658	142
9	النجف	1714	375	1055	372	3516	854557	0.004	2861	565
10	دهوك	940	49	1156	98	2243	771708	0.003	11999	298
11	ديالي	90	21	79	19	209	983381	0.0002	1368	56
12	صلاح الدين	331	33	95	17	476	903872	0.0005	786	68
13	ذي قار	480	63	432	67	1042	1197485	0.0009	397	108
14	كركوك	433	46	345	39	863	965603	0.0009	950	172
15	كربلاء	1132	217	951	115	2415	715841	0.003	1629	988
16	ميسان	301	54	431	79	865	628021	0.001	457	77
17	نينوى	32	6	25	8	71	2072266	0.00003	265	10
18	واسط	530	71	622	133	1356	794994	0.002	667	96
	المجموع	31024	6033	29600	6231	72888	22661596	0.0521	63687	13252

المصدر: تقرير البنك المركزي العراقي قسم المدفوعات 2017

- ✓ نلاحظ من الجدول أن بعض المحافظات تكاد تكون شبه معدومة وذلك راجع لضعف الكثافة المصرفية وقلة الوعي المصرفي وإنقاذ مستوى الدخل وغيرها مع العلم أن أغلب الذين يملكون الحسابات هم سكان المدينة ولا توجد ألا نسبة قليلة من سكان ريف وأحيانا ما تكون معدومة، كما نلاحظ أن محافظة أربيل هم من يملكون أعلى نسبة حسابات وكذلك بغداد وهذا لا يدل أن هذا مؤشر قوي بل هو ضعيف نظرنا لعدد الحسابات مقارنة مع عدد السكان.

---

[1] المصدر تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 2016

عدد الحسابات القروض إلى عدد السكان البالغين:[1]

يعد مؤشر حسابات القروض مؤشر مهما لقياس الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية والمصرفية في بلد ما حيث أن نسب الإقراض والإيداع لاتزال بنسب منخفضة في العراق كما هو موضح في:

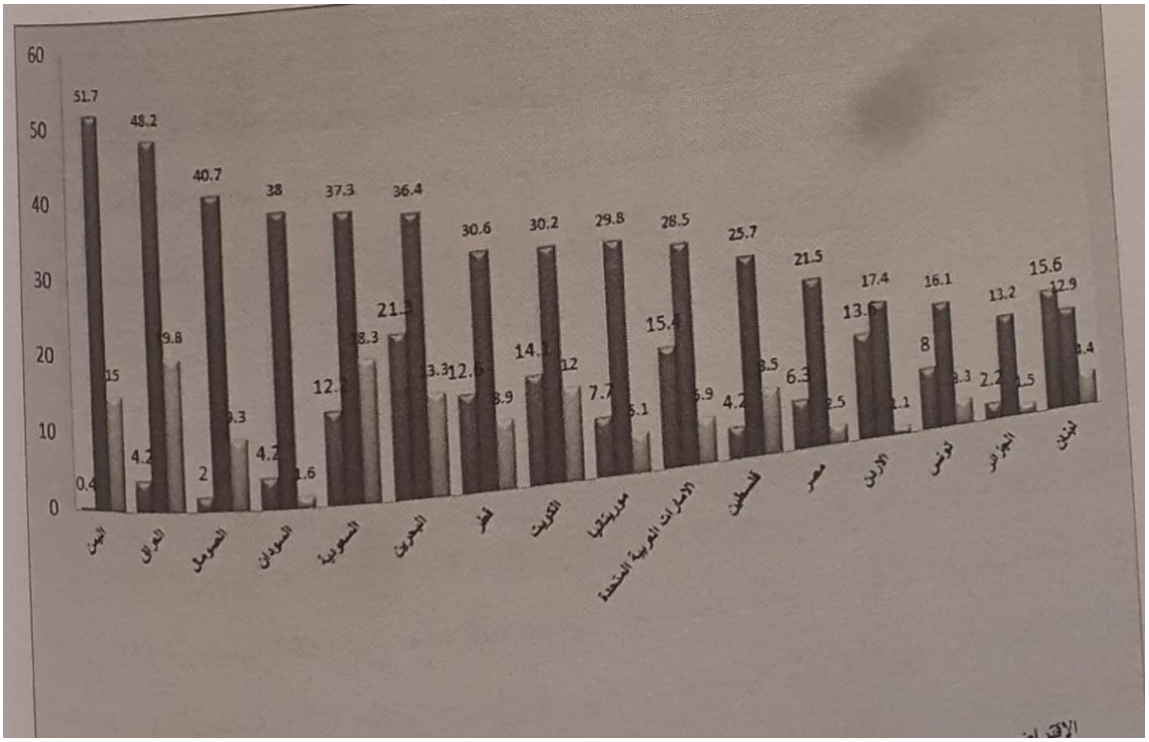

الشكل 2: عدد الحسابات القروض في مؤسسة مالية رسمية وغير رسمية للبالغين فوق سن 15 لعام 2014.

حيث نلاحظ من الشكل أن نسبة الإقراض في العراق بلغت (4،2%) وذلك راجع إلى أن أغلب الشرائح المستبعدة المهمشة ماليا يفتقرون إلى ضمانات حقيقية كالأراضي والعقارات التي تضمن لهم حصول على الإقراض من مؤسسات مالية أن يكون الإفتراضية رسمية وكذلك عدم وجود الثقة المتبادلة بين الجمهور والمؤسسات المالية وضعف الوعي المصرفي

كما وضح لنا أن نسبة الإقراض غير الرسمي (العائلات والأصدقاء) بلغت (48،2%) وهي نسبة مرتفعة حيت عندما يكون الإئتمان المقدم من القطاع المصرفي لشرائح المجتمع ضعيفا وهذا ما يؤكد صحة ضعف المؤشر أعلاه.

نسبة البالغين من الذكور والإناث الذين إقترصوا من المصارف التجارية:[2]

المصدر مؤشرات فندكس العالمية للشمول المالي لسنة 2014.

[2] عبد الرحمن نجم المشهداني، زينة سامي العبيدي، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي، عمان، دار المنهج للنشر، سنة 2023، ص 59.

يعتبر هذا المؤشر مهما وذلك نظرا لمعرفة مدى مساهمة المرأة في الإقتصاد الوطني من خلال شمولها بالخدمات المالية التي أصبحت من أهداف النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة هي مساواة بين الرجل والمرأة إقتصاديا وماليا ويبين الجدول رقم 02 لا يوجد هناك مساواة بين الجنسين في منح القروض الممنوحة.وهذا مؤشر يؤكد ضعف شمول المرأة للخدمات المصرفية وذلك راجع إلى قوانين وتشريعات التي تمنعها من الإقراض دون ضمانا وكذلك العادات والتقاليد التي تمنع شمول المرأة إقتصاديا وماليا.

الجدول 2: عدد حسابات القروض للأفراد مصنفة حسب الجنس والتوزيع الجغرافي [1]

ت	اسم المحافظة	النصف الأول 2016		النصف الثاني 2016		مجموع عدد الحسابات العام	النصف الأول 2017	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث		الذكور	الإناث
1	اربيل	512	97	652	169	1430	703	185
2	بابل	174	119	130	120	543	85	43
3	بغداد	1431	390	1751	525	4097	4171	857
4	الأنبار	–	–	–	–	–	42	4
5	البصرة	1011	67	8656	159	9893	3187	287
6	القادسية	64	24	79	39	206	115	36
7	السليمانية	72	27	328	27	454	66	27
8	المثنى	–	–	–	–	–	96	44
9	النجف	57	155	674	156	1042	582	151
10	دهوك	19	–	24	–	43	497	149
11	دبالي	–	–	–	–	–	–	–
12	صلاح الدين	3	–	4	–	7	80	9
13	ذي قار	1	–	–	–	1	10	24
14	كركوك	–	–	–	–	–	29	3
15	كربلاء	519	149	463	114	1245	222	28
16	ميسان	19	7	18	6	50	9	5
17	نينوى	–	–	–	–	–	–	–
18	واسط	33	22	38	23	116	59	6
	المجموع	3915	1057	12817	1338	19127	9953	1858

المصدر: تقرير البنك المركزي العراقي قسم المدفوعات 2017

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن عدد حسابات القروض منخفضة جدا وهو مؤشر ضعيف قياسيا بعدد أفراد البالغين في العراق ومن جهة أخرى نلاحظ أن زيادة عدد القروض لدى الذكور على الإناث هو ما يؤكد ما جاءت به مؤشرات فيدكس في الذي أتى في مضمونه ضعف خاصة الإناث على تمويل كما هوا موضح في الجدول رقم 02 لا يوجد هناك مساواة بين الجنسين في منح القروض وحسب المحافظات

[1] تقرير البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات ،2017

وهذا ما أشار إليه البنك المركزي العراقي في تقرير الإستقرار المالي بأن مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي مقاس بعدد القروض على البالغين سجل أنفاسها مذهلا وذلك راجع إلى إنقاص عرض الإئتمان المصرفي من قبل المؤسسات المصرفية نتيجة الظروف الإقتصادية وأمنية في العراق.

الوصول إلى البنية التحتية للقطاع المالي المصرفي:[1]

نظرا لأهمية مؤشرات السابقة لقياس مؤشرات الشمول المالي في العراق ألا أن التعرف على مؤشر البنية التحتية للخدمات المالية مهم جدا حيث يشمل ذلك إنتشار فروع والأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وذلك لأنها تعزز الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

إنتشارالفروع المصارف:

حسب ما نشر تقرير الإستقرار المالي بأن النظام المصرفي العراقي يتكون من (64) مصرف منها 7 مصارف حكومية و57 أجنبية ومحلية وخاصة. وعدد المصارف التجارية 43 مصرفيا بايعها 18 مصرف إسلاميا ولكن إنتشار المصرفي وكثافة السكانية لازال يمثلان مستويات منخفضة في العراق.

الجدول 3: نسبة الانتشار المصرفي وكثافة المصارف في العراق لفترة (2010-2016)

السنة	عدد المصارف	عدد فروع المصارف	عدد الفروع في بغداد	عدد الفروع في المحافظات	عدد السكان	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2010	48	912	-----	-----	489.32	35	2.8
2011	50	917	370	547	338.33	36	2.75
2012	57	972	397	575	207.34	35	2.84
2013	54	1030	405	625	095.35	34	2.86
2014	64	1024	339	685	004.36	35	2.84
2015	57	1213	375	840	933.36	30	3.28
2016	64	1068	-----	-----	883.37	35	2.8

المصدر: البيانات الواردة في التقارير الإستقرار المالي(2016-2010)

✓ نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن الكثافة المصرفية لعام 2016 لم تختلف عن السنوات السابقة بلغت 35ألف نسمة وهي نسبة منخفضة قياسا بمؤشر العالمي، وهي تعود لغلق 121 فرع مصرفي في

[1] دكتور نغم حسين نعمة -أحمد نولي حسن مطر - الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس -عمان - دار الأيام للنشر والتوزيع -2019 - الطبعة الأولى-ص153.

المحافظات فضلا عن قلة الفروع في العراق لذا يجب عليها الزيادة من عدد فروعها بلي والوصول إلى أكبر شريحة في المجتمع. إنتشار ألأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع:[1]

تعتبر أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع (pos)وسيلة للحصول على الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت ممكن وأقل تكلفة ومن فوائد نقاط البيع هو زيادة المبيعات وتقليل المخاطر والمحافظة على رأس المال

- ✓ **عدد** أجهزة الصرف الآل ي ATM منخفضة جدا في العراق على مدار السنوات الماضية وتم زيادتها من 467إلى 660 مكينة ومعظمها متواجدة في المراكز التجارية أو بعض فروع المصارف.

الجدول 4: نسبة الانتشار المصرفي وكثافة المصارف في العراق لفترة (2010-2016)

السنة	عدد أجهزة الصراف الآليATM	عدد نقاط البيع POSبالاف	عدد السكان البالغين فوق سن 15 سنة	عدد ATM لكل 100 الف نسمة	عدد نقاط البيع لكل 100 الف نسمة	نسبة انتشار فروع المصارف لكل 100 الف نسمة1
2011	467	50	19929	42	398	2.3
2012	467	50	20569	44	411	2.2
2013	647	30	21227	32	707	3.1
2014	485	30	21926	45	730	1.5
2015	580	30	22082	38	736	2.6
2016	660	30	22654	34	755	2.9

المصدر: بيانات البنك المركزي، قسم المدفوعات، 2016

[1] تقرير الإستقرار المالي(2016،2011)

الجدول 5: عدد الصرف الآلي ونقاط البيع موزعة جغرافي. [1]

ت	المحافظة	2016						2017					
		مدينة		فضاء		ناحية		مدينة		فضاء		ناحية	
		ATM	POS	ATM	POS	ATM	POS	ATM	POS	ATM	POS	ATM	POS
1	اربيل	54	19	–	–	1	6	59	18	2	–	1	5
2	بابل	5	–	–	–	–	–	8	–	–	–	–	–
3	بغداد	82	125	6	2	5	7	136	119	7	3	4	7
4	الأنبار	–	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–
5	البصرة	20	2	–	–	–	–	28	4	–	–	–	–
6	القادسية	1	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–
7	السليمانية	24	11	1	–	–	–	28	15	1	–	–	–
8	المثنى	1	–	–	–	–	–	1	–	–	–	–	–
9	النجف	10	6	–	–	–	–	20	24	–	–	–	–
10	دهوك	4	–	1	–	–	–	5	–	1	–	–	–
11	دبالي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
12	صلاح الدين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
13	ذي قار	4	–	–	–	–	–	5	1	–	–	–	–
14	كركوك	3	–	–	–	–	–	4	–	–	–	–	–
15	كربلاء	12	3	–	–	–	–	19	8	–	–	–	–
16	ميسان	3	–	–	–	–	–	5	4	–	–	–	–
17	نينوى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
18	واسط	4	–	–	–	–	–	7	–	–	–	–	–
	المجموع	227	166	8	2	6	13	327	193	11	3	5	12

المصدر: تقرير البنك المركزي ال عراقي2017-2016

نلاحظ من خلال الجدول أن الماكينات الصرف الآلي ونقاط البيع ترتكز في المدن بشكل رئيسي في حين أن النواحي لا توجد فيها إلا أعداد قليلة مثلا بغداد يوجد فيها 83 آلة للصرف آلي وفي القضاء 6 وفي الناحية 5 لعام 2016 أي عند ضع مقارنة بين المدن والأقضية والنواحي لا يوجد أي جهاز صراف آلي في الأقضية وهذا إنما يدل على تدني مستوى الشمول المالي فيها.

[1] بيانات البنك المركزي العراقي قسم المدفوعات ل سنة2016.

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في العراق:[1]

تبين لنا ممن خلال ما درسنا أن مؤشرات الشمول المالي في العراق متدنية وتعود إلى أسباب عديدة منها التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي وهي كالآتي:

- ✓ **إنخفاض مستوي الدخل:** إنخفاض مستوى الدخل من أهم المعوقات التي تواجه المواطن العراقي في الوصول إلى القطاع المصرفي المالي وهذا عكس العديد من أسباب التي تعيق تعزيز الشمول المالي والنمو الإقتصادي مثل إرتفاع مستوى الفقر وإنخفاض مستوى التعليم.
- ✓ **عدم وجود مؤسسات مالية مساندة للنظام المصرفي:** كشركة ضمان الودائع وشركة ضمان الإئتمانات وعدم وجود مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل المخاطر.
- ✓ **عدن تمكن القطاع المصرفي العراقي من إتمام البنية التحتية:** وفنية وتقنية مؤثرة في إدارة المحافظ المالية الإستثمارية كما أن الثقة تزعزعت في فترة الأخيرة بسبب عدم تمكن المصارف من تلبية حسابات الزبائن من الإئتمانات أدى إلى إنخفاض الودائع من أغلب مصارف وهذا ما يؤثر على تعزيز الشمول المالي.
- ✓ **وجود قطاع موازٍ غير مسجل** والذي يمثله الصارفون الذين يقومون بعملية كبيرو تتم خارج الإطار الرسمي والتي تجلب الكثير من الأفراد والشركات لها وذلك في ظل رقابة ضعيفة وغير محددة وهذا ما خلق بيئة صعبة البنوك المصرفية الرسمية.
- ✓ **الثقافة العامة السائدة في المجتمع: والتي** لا تزال تنظر إلى المصارف الخاصة يبتحفظ وتتجنب التعامل والصكوك والخدمات المصرفية والبطاقات ائتمانية مما خلق عدم الثقة بالمصارف مما يؤدي إلى ضعف الشمول المالي.
- ✓ **بطء المؤسسات المالية غير المصرفية في تطور** وبوجه خاص مؤسسات والإدخار التعاقدية وصناديق الإستثمار المحدودة الأدوات وأسواق الدين المحلية والتي تختص في أسهم وسندات.
- ✓ **قصور البنية التشريعية للقطاع الإقتصادي والمصرفي** فيما يخص قانون المصارف رقم 94 لعام 2004 وقانون البنك المركزي رقم 560 لسنة 2004 وغيرها من القوانين.
- ✓ **ضعف جنب الإعلام المالي والإقتصادي وذلك** بعدم توفر كوادر إعلامية وصحفية مؤهلة لتثقيف من هذا الجانب.
- ✓ إرتفاع مستويات الفقر والبطالة.

[1] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، العدد 57، سنة 2020، 38

- ✓ **تخوف المصارف من تقديم الإئتمان كبير للعملاء** ولك لوجود مخاطر عدم سداد بسبب عدم قيام الدولة بدفع مستحقات الشركات الكبرى والتي تشكل الجزء الأكبر من المقترضين.
- ✓ ولمعالجة هذه المعوقات لتطبيق الشمول المالي في العراق يجب العمل على الخطوات التالية:[1]
  - بناء الثقة بين الفرد والبنك
  - تعدد الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية.
  - تفعيل جميع أنواع الودائع المصرفية.
  - القضاء على لغة الأوراق الاعتماد على لغة العصر.
  - العمل على تقليل الفائدة بين الإقراض والاقتراض مما يضمن عدم هجرة رأس المال الوطني إلى الخارج وإلى المصارف الأجنبية.
  - سرعة في عمليات السحب والإيداع من خلال إتباع الطرق العالمية المتبعة حاليا.
  - القيام بالإجراءات الضريبية التي تساعد على جلب الأفراد إلى قطاع المصرفي.
  - تفعيل دور الإعلام المالي والمصرفي الذي يوصل معلومات بكل سلاسة ومهارة.

المبحث الثاني: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

تتطلع مصر في ان تكون رائدة في مجال المدفوعات الرقمية بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي، حيث يعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير رسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، كما يحسن المستوي المعيشي للأفراد ويخفض في معدل الفقر.

المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية وأهم المبادرات التي قامت بها:

يتحمل البنك المركزي المصري (CBE) مسؤولية تعزيز و تنسيق الشمول المالي في مصر و يعتبره هدفا استراتيجيا يمكن متابعته إلى جانب هدفه الأساسي المتمثل في ضمان وجود نظام مالي مستقر و سليم، و يأتي ذلك من منطلق اعتبار الشمول المالي أولوية وطنية وفقا لرؤية مصر 2030 [2].

قامت مصر بمجموعة من المبادرات والإجراءات التي من شأنها تعزيز الشمول المالي ومن أهمها:

---

[1] سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصاد العراقي، مرجع سبق ذكره ص 39

[2] دكتور رضا مصطفى حسن البدوي "الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص" مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية جناكليس البحيرة ص19

1. على المستوى المحلي:

اتخذت مصر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي منها:

- مبادرة تشجيع البنوك على فتح فروع صغيرة:

سعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز إنتشار الجهاز المصرفي وتوسيع دائرة نشاطه، وتوسيع قاعدة عملائه وذلك قرر في ديسمبر 2013 السماح للبنوك بفتح فروع صغيرة تقدم خدمات التجزئة المصرفية، على أن يخصص من رأس المال الأساسي للبنك 5 مليون جنيه مصري لكل فرع صغير داخل محافظات القاهرة الكبرى 2مليون لكل فرع خارجها.

- مبادرة حساب لكل مواطن:

دشن البنك المركزي هذه المبادرة لغرض دمج أكبر عدد من المواطنين في المنظام المصرفي الرسمي من خلال تحفيز المواطنين على فتح حسابات مصرفية، تمت هذه المبادرة بالتعاون مع جميع البنوك العاملة في مصر من خلال تقديم تسهيلات لفتح الحسابات، وأهمها عدم اشتراط حد أدنى لفتح الحساب مع تنظيم حملة دعائية تعتمد على التواجد في النوادي والمدارس والجمعيات لتوعية المواطنين وخاصة الذين هم من الأقاليم والمناطق النائية.[1]

- المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:

أطلقت الوزارة المصرية للتكنولوجيا مبادرة للدفع الالكتروني وتحويل الأموال عبر الهاتف، حيث قدم البنك الأهلي المصري عدة بالمشاركة مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وقد أتاحت هده الخدمة للعملاء إجراء عملية الدفع والتحويل للأموال باستخدام الهاتف وبطريقة آمنة. وقد القت هده الطريقة رواجا كبيرا في مصر حيث اعتمدتها عدة شركات أخرى.

- مبادرة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:

قامت الوزارة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المرتبات وكافة المستحقات للعاملين بالدولة، كما قررت الوزارة في يوليو 2018 أن يكون تحصيل جميع مستحقات الجهات الحكومية، بما في ذلك المستحقات الجمركية والضريبية من خلال أدوات الدفع الالكتروني.

2. على المستوى الإقليمي:

شاركت مصر في مجموعة من التحالفات والترتيبات الإقليمية والدولية لتعزيز الشمول المالي ومنها:

[1] دكتور رضا مصطفى حسن البدوي "الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، ص20

- عضوية التحالف الدولي للشمول المالي:

في سنة 2013 أصبح البنك المصري عضوا فعالا بالتحالف الدولي للشمول المالي، ويضم هذا التحالف ما يزيد عن90 دولة، يعمل هذا التحالف من خلال سبع مجموعات عمل عن الموضوعات المشتركة بين الدول الأعضاء تقوم بإعداد دراسات وتقارير عن تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وينظم هذا التحالف مؤتمرات دورية لتبادل الخبرات العلمية بين البنوك المركزية للأعضاء.

شغلت مصر عدة مناصب هامة في هذا التحالف ومنها اختيار محافظ البنك المركزي نائبا لرئيس مجلس إدارة التحالف سنة2018 ثم رئيسا لهذا المجلس في 2019.

- تنظيم مؤتمر الشمول المالي بمدينة شرم لشيخ لعام 2017:[1]

تعد مصر أول دولة عربية تستضيف مؤتمر التحالف الدولي للشمول المالي، انعقد بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية رئاسة الجمهورية في سبتمبر 2017، بمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية.

يقام هذا المؤتمر كل عام في دولة من دول العالم بالتعاون مع هذا التحالف بعرض أحدث السياسات والاستراتيجيات التي قامت بها دول الأعضاء في هذا المجال عالميا.

قد حقق المؤتمر العديد من النتائج منها قدرة النساء على الوصول الى الخدمات المالية، وإعلان منظمة التحالف الدولي للشمول المالي عن مكتب إقليمي جديد في افريقيا يهدف الى تعزيز التعاون المشترك بين أعضائه على انجاز الأولويات الإقليمية وتبادل الخبرات الإقليمية.

- المشاركة في المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:(FIARI)

أعلن الصندوق العربي في سنة 2017 من خلال فعاليات المؤتمر لتعزيز الشمول المالي، والذي انعقد في مصر، بالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتنمية، تهدف هذه المبادرة إلى دعم جهود الدول العربية في استراتيجيات تساعد على تعزيز إتاحة الخدمات المالية، وبحث آليات تنفيذ سياسات الشمول المالي للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر

لمعرفة درجة تحقق الشمول المالي في مصر سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي في مصر من خلال ثلاث أبعاد رئيسية:

1. بعد الوصول للخدمات المالية
2. بعد الاستخدام المالي
3. بعد الاتاحة المالية

[1] دكتور رضا مصطفى حسن البدور الشمول المالي في مصر فرص وتحديات، ص21

سوف يتم الاعتماد عبلى بيانات هذه المؤشرات من خلال بيانات المسح المالي لصندوق النقد الدولي (FAS) وأيضا قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي FINDEX.

1. بعد الوصول للخدمات المالية:[1]

ويعبر هذا البعد عن قدرة جانب العرض المتمثل في المؤسسات المالية على الانتشار وتقديم الوسائل والأدوات التي من دورها تمكين الافراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، وهو ما يعني حسب تعريف FAS (مدى انتشار هذه المؤسسات والاليات المتبعة في تسهيل وصول الاف ا رد اليهم ، ويعبر عن هذا البعد من خلال مؤشرات(عدد المؤسسات المالية – عدد الفروع البنكية – عدد ماكينات الصراف الالي – عدد الفروع لكل 1000 كم – 2 عدد الماكينات لكل 1000 كم – 2 عدد الفروع البنكية لكل 100 الف بالغ – عدد ماكينات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ.).

الشكل 3: بعد الوصول للخدمات المالية

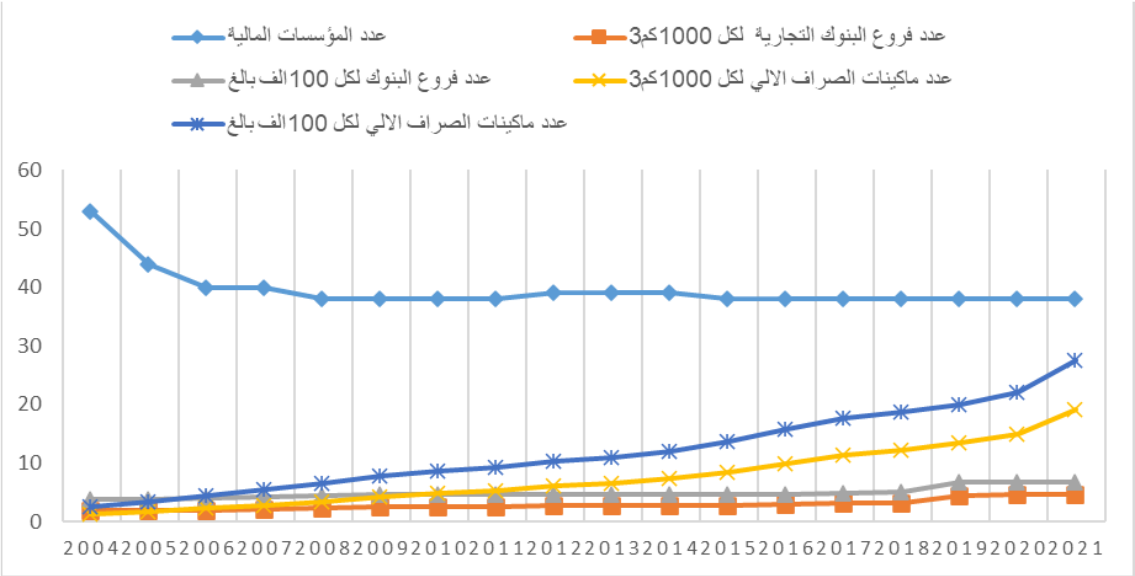

المصدر: من إعداد د/شيماء عادل محمد المهدي مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع عدد المؤسسات المالية العاملة في مصر في عام 2005 حيث وصل عددهم الى 44 مؤسسة مالية، واتجه هذا المؤشر الى الانخفاض حتى وصل الى 38 مؤسسه مالية في عام 2008 واستقر عند هذا الرقم الى الان، ويرجع ذلك انه منذ بداية الالفية الجديدة قامت مصر بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والتي تضمنت سياسات مالية ونقدية وتبنى استراتيجية

[1] شيماء محمد المهدي. تقييم واقع الشمول المالي في مصر، ص 305

الخصخصة للتحرك بشكل أسرع نحو اقتصاد السوق مما حفز دخول الاستثمارات الأجنبية الى البلاد وظلت عدد المؤسسات تقريبا ثابتة عن هذا الرقم حتى عام 2021.

وفيما يخص عدد الفروع البنكية فقد ارتفع عدد الفروع لكل 1000 كم 2 من 1.9 عام2005 الى ما يقرب من 5 فروع عام2021 ، أيضا عدد الفروع لكل 100 الف بالغ فقد ارتفع من 3.8 عام 2005 الى 6.8 عام2021 ، وعن عدد فروع ماكينات الصراف الالي فقد ارتفع عدد الماكينات لكل 1000 كم 2 من 1.7 عام 2005 الى 19 ماكينة عام2021 ، وبالتالي ارتفع معها متوسط عدد الماكينات لكل 100 الف بالغ من3.5 عام 2005 الى 27.5 عام2021 [1].

2. بعد الاستخدام المالي:

ويختص هذا المؤشر بدراسة جانب الطلب والمتمثل في الافراد والفئات المعنية بالشمول المالي، ويعبر عن قدرة المجتمع على استخدام الخدمات المالية المتاحة من القطاع المالي، ويعتبر عدد المودعين وعدد المقترضين بالإضافة الى حجم الايداعات والقروض ونسبتهم الى الناتج المحلى الإجمالي هم أكثر المؤشرات تعبيرا عن هذا البعد من مؤشرات الشمول المالي.

الشكل 4: بعد الاستخدام الماتلي لمصر

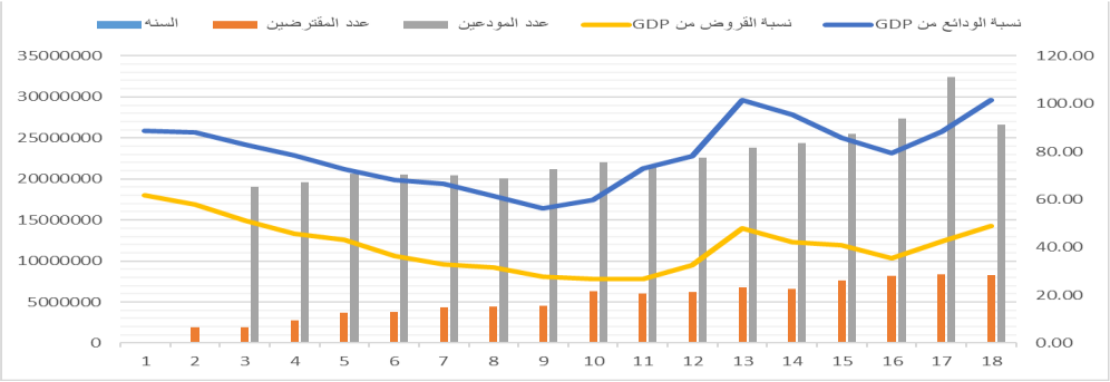

المصدر: د/ شيماء عادل محمد المهدي مجلة علمية للاقتصاد والتجارة

يوضح الشكل حجم الاستخدام المالي في الاقتصاد المصري والذى يبين وجود تطور كبير في عدد المستخدمين او المتعاملين في القطاع المصرفي ، فعلى جانب الإيداع ارتفع عدد المودعين من 19 مليون عام 2006 ليصل الى 26 مليون عام 2021 ، فقد تطور حجم المبالغ المودعة لدى الجهاز المصرفي بنسبة % 31 خلال نفس الفترة حيث ارتفع من 521 مليار جنيه عام 2005 كما سجل في

[1] شيماء عادل محمد المهدي "تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي " مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 302

عام 2020 اجمالي 3167مليار جنيه، كما ارتفعت نسبة حجم الايداعات لإجمالي الناتج المحلى الإجمالي) GDPمن % 88 عام 2005 الى % 101 عام 202118 ، ويرجع السبب وراء نمو حجم الايداعات في الجهاز المصرفي الى عدة أسباب على رأسها ظهور منتجات ماليه تمثلت في شهادات ادخارية ذات عائد مرتفع وصل في عام 2016 الى % 15 ثم وصل الى % 20 عام 2018 مما أدى الى توجه أفراد للاحتفاظ بمدخراتهم من خلال هذه الاوعية الادخارية، أيضا من ضمن الأسباب توجه البنك المركزي الى تحرير سعر الصرف في عام 2017 مما أدى الى اختفاء السوق السوداء وتحول العديد من المدخرات الدولارية الى ودائع بالجنيه لدى الجهاز المصرفي، كما ساعدت العديد من مبادرات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في نمو الودائع وعدد المودعين مثل مبادرة حساب لكل مواطن في يوم الشمول المالي، أيضا تفعيل منظومة المدفوعات الحكومية والتي ساعدت في حصر العديد من المدفوعات والتحويلات مثل تحويلات المعاشات وأيضا الإعانات الحكومية مثل برنامج تكافل ان تتم تحت مظلة القطاع المصرفي.

وعلى الجانب الاخر فقد تطور أيضا حجم القروض في الجهاز المصرفي المصري حيث بلغ عدد حسابات القروض ما يقرب من 2 مليون/حساب عام 2005 وفى عام 2021 سجل عدد حسابات القروض حوالى 8 مليون حساب، ويلاحظ انخفاض نسبة القروض الى الناتج المحلى الإجمالي من 61 %عام 2004 لتسجل% 23 عام 2021 وراجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية في تلك الفترة و التي دفعت البنوك إلى التقليل في منح القروض ،أما بعد الأوضاع فقد ارتفعت نسبة حيث سجلت 48% عام 2021 و يعود هذا التحسن إلى تشجيع الدولة للمشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر من خلال تسهيل منح التمويل الازم و بأقل تكلفة [1].

3. بعد الاتاحة المالية:

يهتم هذا البعد بدراسة مدى توافر الخدمات المالية عن طريق القنوات غير التقليدية حيث ان اتاحة الخدمات المالية عبر الانترنت وخطوط الهاتف المحمول أصبحت من الطرق الحديثة التي دفعت أفراد للاستغناء عن الذهاب الى فروع البنوك المختلفة للقيام بعمليات الدفع والتحصيل وتحويل الأموال مما يكون حافز كبير لدخول عدد كبير من الفئات في منظومة الشمول المالي.

تتظافر الجهود المصرية نحو التحول للاقتصاد الرقمي في وقت يودع فيه العالم الاقتصاد التقليدي بنسب متفاوتة ولم تخرج مصر ، عن هذا السباق الدولي، بل تسعى بكل قوة لفرض المنظومة الرقمية على كافة قطاعات الدولة ، وغني عن التعريف ان التحول الرقمي يتطلب تضافر كافة الجهود خاصة على مستوى

[1] شيماء عادل محمد المهدي نفس الرجع السايق ص 306

القطاعين المال ي والمصرفي، باعتبارهما مترابطين ومتداخلين من اجل تحقيق الرقمنة التي تسير بشأنها مصر خطوا ت حثيثة ومتطورة في هذ ا الصدد سنتطرق إلى هذا الجدول لعرض استخدام التقنيات الرقمية في مصر لمختلف الجنس و الأعمار و المناطق [1].

الجدول 6: مؤشر بعد الإتاحة المالية.

المؤشرات		2014	2017	الفرق
في المناطق الريفية البالغين 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	6%	20%	14%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	2%	1%
بين أوساط الفقراء (أفقر من 40% من الأسر)	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	2%	13%	11%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	0%	0%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	1%	0%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	0%	1%	1%
بين أوساط النساء البالغين 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	4%	17%	31%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	1%	1%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	1%	3%	2%
بين أوساط الشباب من 15 سنة فما فوق	القيام ب أو تلقي مدفوعات رقمية	12%	29%	17%
	نسبة الولوج للحسابات المالية عبر الانترنيت أو الهاتف	/	3%	3%
	نسبة استخدام الانترنيت الثابت / الهاتف لدفع الفواتير	1%	3%	2%
	نسبة استخدام بطاقات الائتمان	3%	4%	1%

المصدر د/ شيماء عادل محمد المهدي مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

من خلال الجدول السابق يتضح ان استخدام التقنيات الرقمية في الجانب المالي في مصر هو استخدام ضعيف جدا لابد من تحسينه، بالرغم من وجود تحسن وتطور ملموس في بعض المؤشرات كنسبة القيام او تلقي مدفوعات رقمية بينما يلاحظ ركود في المؤشرات أخرى مثل الوصول للحسابات المالية عبر الانترنت الثابت او الهاتف المحمول وأيضا في نسبة الأشخاص الذين يقومون بدفع الفواتير عن طريق الانترنت، هذا ما يؤكد وجود ضعف كبير بهذا البعد مما يحتاج جهود كبيرة من الحكومة نحو السعي في ترسيخ ثقافة التحول الرقمي خصوصا المالي لاستكمال خطة استهداف تعزيز الشمول المالي .

[1] د/شيماء عدلي محمد المهدي "تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي " ص 295

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي في مصر وسبل التغلب عليها

توجد مجموعة من التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي في مصر والتي يجب التغلب غليها لضمان لأكبر عدد من المواطنين الوصول للخدمات المالية ومن بين أهم هذه التحديات نذكر منها ما يلي:[1]

1. بعد المسافة عن البنوك:

نعمل معظم البنوك التجارية في المدن والمناطق التجارية ولذلك يعاني معظم سكان الريف والمناطق النائية من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية بسبب ارتفاع تكاليف ووقت السفر إلى أماكن تواجد فروع البنوك التجارية.

- ✓ وللتغلب على هذا التحدي يرى الباحثون أنه من خلال زيادة عدد فروع البنوك وتغطيتها للعديد من المناطق هو حل يمكن الاعتماد عليه، وكذلك من خلال التركيز على الخدمات المالية الرقمية التي تستطيع تجاوز القيود الجغرافية.

2. عدم توافر المال وارتفاع أسعار الخدمات المالية:

يعد عدم توافر المال هو السبب الرئيسي لعدم ملكية الحسابات على مستوى العالم، حيث يصعب على الفقراء الوصول إلى الخدمات المالية في حال ارتفاع تكاليفها، كارتفاع أسعار الفائدة على الاتمان، وارتفاع تكاليف فتح الحساب كما أن العديد من المؤسسات المالية لديها شروط مالية تتعلق باستخدام الحسابات المصرفية مثل الحد الأدنى لمتطلبا الرصيد.

- ✓ ويرى أنه على الجهاز المصرفي العمل على اتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار مناسبة وشروط سهلة، وتبني أساليب تشجعهم عل استخدام هذه الخدمات مثل حسابات الادخار الإلزامية وابتكار خدمات أخرى ميسرة.

3. نقص الوثائق المطلوبة:[2]

تشترط بعض المؤسسات المالية مجموعة من الشروط على عملائها مثل اشتراط سن معين لأهلية التعامل مع البنوك، أو وثائق خاصة لضمان القروض، وكذلك مصدر اثبات الدخل.

---

[1] السيد صلاح الدين سيد محمد علي "الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر " العددالخامس والثلاثون الجزء الرابع ¼ ص294

[2] السيد صلاح الدين ابومحمد على الشمول المالي وأهميته إقتصادية، مرجع سبق ذكره ص294

- ✓ ولتجاوز هذا العائق يجب على البنوك التوازن بين التحقق من توافر الضمانات والوثائق وتسهيل تقديم الخدمات المالية، ويجب تيسير إجراءات الحصول على الخدمات المالية مع مراعاة المتطلبات القانونية وما تفتضيه المعايير المصرفية.

4. نقص الثقة في المؤسسات المالية:

نرى أن هذا العائق منتشر بكثرة خاصة في الدول النامية، حيث يؤدي نقص الثقة في المؤسسات المالية لنفور الأفراد عن استخدام خدماتها، فقد يخشى البعض أن يتم الاطلاع على حساباتهم المصرفية، أوأن يؤدي وجود حساب مصرفي إلى الحرمان من الدعم الحكومي، أو التعرض للاحتيال في المدفوعات الرقمية.

- ✓ وللقضاء على هذه الأفكار الخاطئة يقتضي العمل على محو الأمية المالية، ونشر الثقة في المؤسسات المالية من خلال تنظيم حملات إعلامية توعوية لتبديد مخاوف الافراد من التعاملات المصرفية.

5. الأسباب الدينية:

كما هو الحال في أي مجتمع إسلامي فإن مصر أيضا تعتبر دولة إسلامية وبالتالي فيعتقد الافراد أن التعامل مع الخدمات المصرفية فيه نوع من الشبهات وهو الذي يتخالف مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- ✓ ولهذا على المؤسسات المصرفية تصميم خدمات مالية تخاطب الثقافات الدينية المختلفة ومراعاة توفر الخدمات مالية إسلامية.

المبحث الثالث: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر

يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومن بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات البنكية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المناطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي.[1]

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

يتم قياس الشمول المالي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات والتي ترتبط بدورها بأبعاد الشمول المالي والتي تتمثل في الوصول للخدمات المالية واستخدامها وجودتها، ومنها:

1. ملكية البالغين أكثر من 15 سنة لحسابات في المؤسسات المالية:

[1] The lite date book on financial inclusion.word.bank group 2022

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات فياس الشمول المالي، وعليه فقد تم العمل به لقياس نسبة الشمول المالي في الجزائر في القترة الممتدة من 2011 إلى 2021، حيث:

الجدول 7: ملكية البالغين أكثر من 15 سنة الحسابات في المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة %	33.3	50.5	42.8	44.1

المصدر: بالاعتماد على:

The little data book on financial inclusion .Word Bank group 2022

بالإعتماد على المعلومات الموجودة في الجدول السابق ،نلاحظ أن نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين أكثر من 15 سنة تعرف تذبذب خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت منذ سنة 2011 إلى سنة 2014 إرتقاعا محسوسا فبعدما كانت 3303" أصبحت 50.5" كأعلى نسبة مسجلة ، و ذلك يعود للظروف الاقتصادية الجيدة التي ميزت الجزائر في تلك القترة ما انعكس على الظروف المعيشية للمواطن و دفعه للادخار، ثم نلاحظ انخفاض متباين قدر بنسبة 42.8 سنة 2017 و هذا مايعود الى الاستراتيجيات الخاطئة التي تبنتها الحكومة الجزائرية أو المؤسسات المالية ، وعدم استغلال المجال التكنولوجي بالشكل المطلوبو غياب التثقيف المالي و بالتالي تهرب العملاء ،ولكن في سنة 2017 عادت لترتفع مجددا و لكن بنسبة طفيفة بمقدار 1.3" عن سنة 2017 و يعود هذا الارتفاع إلى أزمة كوفيد19 و تداعياتها التي فتحت آفاق التعامل مع المؤسسات المالية .[1]

2. الاقتراض من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان للبالغين أكثر من 15 سنة.

يقيس هذا المؤشر نسبة اقتراض البالغين أكثر من 15 سنة باستخدام بطاقة الائتمان في الجزائر من سنة 2011 الى سنة 2021.

الجدول 8: نسبة إقتراض البالغين بإستخدام بطاقات الإئتمان أو من المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة %	1.5	5.8	5.0	3.8

المصدر: بالاعتماد على

[1] The littele date book in fanancialconclusiom.word Banksy group 2012.2015.2018.2022

The littele data book on Financial conclusion..World Bank group2012.2015.2018.2022

من خلال الجدول السابق فان نسبة الاقتراض باستخدام البطاقات الائتمانية ضئيلة جدا، حيث في سنة 2011 قدرت ب 1.5"نظرا لعدم وجود بطاقات ائتمانية، ثم في سنة 2014 عرفت ارتفاعا بمقدور 4.3" وذلك لاستخدام بطاقات الائتمان، انخفضت النسبة في سنة 2017 الى 5.0"ثم واصلت اخفاضها حيث قدرت ب 3.8" في سنة 2021 وهذا راجع إلى شروط ومتطلبات الإقراض التعجيزية التي تبنتها المؤسسات المالية.

3. الادخار للمؤسسات المالية للبالغين أكثر من 15 سنة:

يهتم هذا المؤشر بدراسة نسبة الادخار للبالغين أكثر من 15سنة في المؤسسات المالية في الجزائر خلال عشر سنوات

الجدول 9: نسبة والادخار البالغين في المؤسسات المالية

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة%	4.3	13.8	11.4	16.0

المصدر: بالاعتماد على

The littele data book on the financial inclusion.world Bank group 2012.2015.2018.2022

نلاحظ من الجدول أنه في سنة 2011كانت نسبة الادخار 4.3"ثم ارتفعت إلى 13.8"في سنة 2014 وهذا مايدل على الجهود المبذولة من طرف الحكومة والمؤسسات المالية لجذب أكبر عدد ممكن من المدخرين، أما في سنة 2017فنلاحظ انخفاض النسبة حيث قدرت ب 11.4" وذلك نظرا لارتفاع الأسعار في تلك الفترة حيث أن المواطن الجزائري كان يعاني من ضيق مالي، ارتفعت النسبة مجددا سنة 2021كنتيجة للجوء الافراد إلى التعامل مع المؤسسات المالية وادخارهم لأموالهم بسبب أزمة كوفيد19 و أيضا زيادة الوعي أو التثقيف المالي.

المطلب الثاني: افاق تعزيز الشمول المالي [1]

تسعى الجزائر من خلال إعداد بنية تحتية جيدة للقطاع المصرفي لتعزيز افاق الشمول المالي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ويتم ذلك من خلال مواكبة التغيرات العالمية والتماشي معها ومن بين المؤشرات التي تعكس الجهود في هذا القطاع نجد تطور عدد البنوك التي تكون في النظام المصرفي الجزائري.

الجدول 10: تطور قطاع المصرفي الجزائري (عدد المصارف والمؤسسات المالية)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف	20	20	20	20	19
البنوك العمومية	6	6	6	6	6
البنوك الخاصة	14	14	14	14	13
المؤسسات المالية	9	8	8	8	8
المؤسسات المالية العامة	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	3	2	2	2	2
المجموع	29	28	28	28	27

المصدر التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد البنوك ثابت منذ سنة 2017 بمجموع 20بنك منها 14 بنوك خاصة و06 عمومية، ولكن في سنة 2021 نلاحظ نقص بنك ليصبح المجموع 19 بنك، أما فيما يخص المؤسسات المالية فتغيرت سنة 2018 لتصبح 08 بنوك 06عامة و02خاصة وبقيت ثابتة حتى سنة 2021 مقر هذه البنوك والمؤسسات المالية هو الجزائر العاصمة

تنقسم هذه البنوك والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:[2]

- ثلاثة عشر بنك خاص، ذو رؤوس أموال أجنبية وبنك واحد ذو رأس مال مختلط
- ستة بنوك عمومية
- مؤسستان ماليتان عموميتان
- كل هذا بالإضافة إلى بعض الإجراءات أخرى لتعزيز الشمول المالي، نلخصها فيما يلي:

[1] تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2021 التطور الإقتصادي ونقدي. ديسمبر 2022 ص 48

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022 ص 49

❖ **مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:**[1]

يسمح تحسين الإطار القانوني التظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

❖ **مجال الشمول المالي** [2]

تعزز النظام المصرفي سنة 2021 ب 106 جديدة (تقرير بنك الجزائر السنوي 2021) حيث 60وكالة لبنوك عامة و42 لبنوك خاصة، حيث مع هذه الاحصائيات لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وبحاجة إلى تحفيز كبير.

– مع هذا تواصل الجزائر بذل كل الجهود الممكنة لتحسبن أداء البنوك والمؤسسلت المالية لتعزيز الشمول المالي، سواء من خلال زيادة عدد الوكالات والفروع والشبابيك او تنويع الخدمات وتطويرها من خلال القوانين والأنظمة أو من خلال السياسات المنتهجة والبرامج المستخدمة.

المطلب الثالث: معيقات تطور الشمول المالي في الجزائر وسبل التغلب عليها

الفرع الأول: معيقات تطور الشمول المالي في الجزائر

نظرا للاحصائيات المسجلة فإن الجزائر لم تحقق تطور كبير في مجال الشمول المالي وذلك لمواجهتها مجموعة من التحديات والعوائق، ومن أهم تلك العوائق مايلي:[3]

–**البنية التحتية المالية الضعيفة:** عادة ماينتج عن ضعف الموارد المالية المتاحة والتقنيات اللازمة، والتي تنعكس سلبا على الخدمات المالية من حيث جودتها وتطويرها وتنويعها.

–**ضعف استخدام أنظمة الدفع ووسائل الدفع الالكترونية:** في وقتنا الحالي أصبحت التكنولوجيا شرط ضروري في كل المجالات، فقلة توفير البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لوسائل الدفع الالكترونية وعدم تقديمها لخدمات الكترونية أو عزوف العملاء على هذه الخدمات أثر على تحقيق الشمول المال.

---

[1] كركار مليكة 2019 الشمول المالي: هدف استراتيجي من اجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مجلة الاقتصاد البشرية، المجلد10، العدد3، جامعة علي لونسي البليدة، الجزائر

[2] تقرير بنك السنوي الجزائر 2021

[3] نارجس معمري حميدة أوكيل، الشمول المالي في الجزائر: واقع و تحديات، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الاقتصادية والمالية، المجلد01،العدد01 (2019/12/31) ص43.44

- **ضعف مستوى التثقيف المالي:** غياب الثقافة المالية عند الشعب الجزائري، لعدة أسباب منها الدينية والعقائدية، وهناك أيضا الاجتماعية والاقتصادية، كل هذه الأسباب ساهمت في تفضيل المواطن الجزائري للاكتناز على الادخار في المؤسسات المالية.
- **عدم الثقة في المؤسسات المالية:** وذلك بسبب العديد من الأزمات منها أزمة الخليفة.
- **هيكل ملكية القطاع المصرفي:** رغم هيمنة القطاع الخاص ظاهريا على النظام المصرفي ب 13بنك خاص و6 بنوك عامة، لكن التعاملات غالبا ما تكون مع البنوك العامة وذلك لعدة أسباب، كل هذا يقلل من حدة المنافسة والرغبة في إبتكار وتطوير الأداء.
- **ارتفاع التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية:** يرتبط ارتفاع التكاليف الخدمات المالية بشكل كبير بزيادة التكاليف التي يتحملها البنك أو المؤسسات المالية، سواء تكاليف التقنيات أوالأجهزة أو الهيكل البشري، خاصة في ظل العصر التكنولوجي.
- **البطء والتعقيد في تنفيذ العمليات.**
- **البيرقراطية المنتشرة في مجتمعنا.**
- **انتشار وتوسع القطاع الغير رسمي والتعامل به.**

كما يعتبر عدم وضوح مصادر الأموال وكونها غير رسمية، من معيقات تطور الشمول المالي، حيث يصبح التعامل مع المؤسسات المالية غير ممكنة وذلك لضرورة تيرير مصادر الأموال.

الفرع الثاني: سبل التغلب على التحديات الشمول المالي في الجزائر

- ✓ تطوير البنية التحتية المالية، لاسيما من خلال توفير إطار قانوني واضح، وكذلك توفير قاعدة بيانات شاملة للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والزبائن على النعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية.[1]
- ✓ اعتماد التكنولوجيات الحديثة في المعاملات المالية، التي يجب اتقانها وتحمل تكاليفها.
- ✓ تعزيز وتطوير التثقيف المالي، من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم وزيادة الوعي لدى الفرد الجزائري لمختلف فئات المجتمع، وخاصة الشباب والنساء.
- ✓ تكثيف وانتشار الجغرافي للفروع البنكية والمؤسسات المالية، ونقاط البيع وأجهزة الصراف الالي، إلى جانب تطوير أجهزة البيع.
- ✓ تطوير وابتكار الخدمات المالية وخفض تكلفتها وضمان تنوعها بما يلائم احتياجات المتعاملين المختلفين، وهدا الأمر من شأنه أن يقضي على ظاهرة الاكتناز.

[1] هني أمينة ملاحي رقية مرجع سبق ذكره

- ✓ تعزيز الوصول المالي من خلال تفعيل وتطوير السوق المالية (البورصة) في الجزائر من أجل تمكين المؤسسات المالية والمصرفية من دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة إذ تعد عنصر رئيسي في توظيف العمالة والقضاء على البطالة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل بتحدثنا عن الشمول المالي في الدول النامية العراق، مصر، الجزائر ودراستنا لأهم المؤشرات والتحديات التي تواجهها هاته الدول تبين لنا أن الشمول المالي لازال متأخر جدا مقارنة بالدول الأخرى ويحتاج إلى جهود مشتركة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية لتعزيز وتحسين الخدمات المالية وتحقيق النمو الإقتصادي

الخاتمة

خاتمة:

يعد الشمول المالي الركيزة الأساسية من ركائز تحقيق االتنمية المستدامة، الإنتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخول المتدنية ومحدودة الدخل ويساهم ذلك في محاربة الفقر والجوع والحد من البطالة وذلك بتوفير فرص العمل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز العدالة الإجتماعية بين مختلف الطبقات وكذلك تعميم الخدمات والتعليم والرفاهية مما ينتج عنه في نهاية تحقيق النمو الإقتصادي الذي هو يعتبر من الأهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس الأداء الاقتصادي، و يبرز الوضعية الاقتصادية للبلد، ويؤدي كدلك الى زيادة عائدات الدولة و يسهل لها تأدية مهامها و يدفعها لتقنيات جديدة الإنتاج، كما أصبح المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم، فكلما كانت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية متطورة، زادت حظوظها في تولي مراتب أعلى، و على أساس التغيرات الإيجابية أو السلبية المسجلة بتقدم البلد أو تأخره.

النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

من خلال الدراسة تم التوصل إلى بعض الدراسات منها:

- تتسم معظم الدول العربية بضعف مستوى التمويل الرسمي، وعدم تكافئ بين الجنسين في الحصول عليه ومحدودية الإهتمام بأنظمة وأساليب الدف المالي الإلكتروني.
- من شأن الشمول المالي تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمساهمة في زيادة الثقة في النظام المصرفي الرسمي وتعزيز شفافية المعاملات المالية.
- من خلال الجداول نلاحظ أن هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية وتقديمها للمجتمع.
- وجود علاقة الإيجابية بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي.
- وجود العيد من المعوقات والتحديات التي تعرقل طموح الدول النامية لنشر الشمول المالي.
- مازالت هناك الكثير من الفرص التي هي أمام الدول النامية لنشر الخدمات المالية.
- نجاح الشمول المالي في الدول النامية يعني أن قضت على الإقتصاد الموازي والفساد وتمويل الإرهاب.
- وضع مزيد من المدخرات في دورة الإقتصاد الرسمي
- يفيد الشمول المالي الأفراد من خلال زيادة مدخراتهم وتقديمهم ماليا

- **توصيات:**

- العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والنقدي خاصة في المناطق النائية.
- العمل على إبتكار الأنظمة جديدة الضمانات وتسهيلها.

- تطوير نظم الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية ونشر الوعي الإئتماني وإنشاء مكاتب الإستعلام وتوزيعها على كافة المناطق.
- صياغة قواعد قانونية تسهل إجراءات المعاملات المصرفية وذلك مع التقدم التكنولوجي وتتمتع بالوضوح والشفافية
- العمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة الخدمات المالية لها بصورة واضحة وبسيطة
- دمج القنوات غير الرسمية داخل قطاع النظام المصرفي وإخضا عنها لرقابة البنوك المركزية
- الإهتمام بالثقافة المالية كمفتاح للشمول المالي في البلدان النامية.
- تمكين جميع طبقات المجتمع من الحصول على الخدمات المالية المتنوعة.
- الشمول المالي محور إستراتيجي يساعد على النهوض بالاقتصاد والذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي
- عدم قبول فرضية الشمول المالي ليس له دور في تحقيق النمو الإقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب ومقالات:

أسامة بشير دباغ "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003

أسماء دردور، سعيدة حركات "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد10 العدد04 سنة 2020

بوسخان جويدة، دور التطور البنية في النمو ألإقتصادي-دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس والمغرب – مذكرة لحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، جامعة وهران 2، سنة 2017..

حنين الطيب، الشمول المالي، سلسلة كتيبات إلى موجه إلى فئة عمرية شابة، أبو ظبي، العدد ،1 سنة 2020.

حنين محمد بدور عجوز-دور الإستثمار المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولة الإجتماعية اتجاه العملاء-مذكرة تدخل متطلبات نيل شهادة ماستير -تخصص الإدارة الأعمال -سنة 2017.

د/شيماء عدلي محمد المهدي "تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي ".

دكتور رضا مصطفى حسن البدوي "الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص" مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية جناكليس البحيرة عبد الرحمن نجم المشهداني – زينة سامي العبيدي – الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع -عمان – دار المنهج للنشر 2023-الطبعة الأولى.

دكتور نغم حسين نعمة -أحمد نولي حسن مطر – الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس – عمان – دار الأيام للنشر والتوزيع -2019 – الطبعة الأولى.

دكتور نغم حسين نعمة -أحمد نولي حسن مطر – الشمول المالي ومتطلبات تطبيق مؤشرات القياس -عمان – دار الأيام للنشر والتوزيع -2019 – الطبعة الأولى.

ركراك مونية 2018 "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية إقتصاد عالمي جامعة تلمسان.

سالم صلاح الحسناوي، لينا صلاح مهدي، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القادسية، العدد 57، سنة 2020

السيد صلاح الدين سيد محمد علي "الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر " العددالخامس والثلاثون الجزء الرابع ¼

صبري نوفل الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية–مقال –مجلة والمحاسبة –ع667 –2018

طرفاوي شيخ–رايحة أمينة–دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية –دراسة حالة البنك الوطني ال جزائريBNA –مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير شعبة مالية ومحاسبة –تخصص مالية البنوك – سنة 2020 .2021.

كركار مليكة 2019 الشمول المالي: هدف استراتيجي من اجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مجلة الاقتصاد والبشرية، المجلد10، العدد3، جامعة علي لونسي البليدة، الجزائر

محي الدين حمدان، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل «، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

المذكرات:

مروي القاسمي، دنيا متراكبية، دور شمول المالي في تحسين أداء الخدمة البنكية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير، علوم الإقتصادية وتسير وعلوم التجارية، الإقتصاد بنكي ونقدي، سنة 2020–2021.

نادية بحلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2001،2004.

نادية بحلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، مذكرة لنيل متطلبات الشهادة الماجستير، تخصص تمويل التنمية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ،2014.

نارجس معمري حميدة أوكيل، الشمول المالي في الجزائر: واقع وتحديات، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد01، العدد01 (2019/12/31).

ناصر صلاح الدين غربي "دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ardl خلال الفترة (1990–2019) مجلة اقتصادات الاعمال والتجارة المجلد 07 العدد 01 سنة 2022

هني أمينة، ملاحي رقية "الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر" مجلة التكامل الاقتصادي مجلد 11 ال عدد02 عدد خاص الجزء 02 سنة 2023

الوليد قسوم ميساوي "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993" أطروحة دكتوراه في علوم إقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي ص40 جامعة بسكرة 2018

التقارير:

تقرير إستقرار المالي 2017/2011.

تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2021 التطور الإقتصادي ونقدي. ديسمبر 2022

تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 2016.

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022

مؤشرات فندكس العالمية للشمول المالي لسنة 2014.

المراجع باللغة الاجنبية

The littele date book in fanancialconclusiom.word Banksy group 2012.2015.2018.2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الشمول المالي في تحقيق النمو الإقتصادي وذلك من خلال دراسة أهم خصائصه ومؤشراته وعلاقته بالنمو الإقتصادي بحيث يعرف الشمول المالي بأنه تحسين جودة الخدمة المالية التي تمكن جميع أفراد المجتمع وخاصة الطبقة المهمشة والفقيرة بإستفادة منها وكذا له دور الرفع من المستوى الإقتصاد وقد إتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة أثره على بعض الدول النامية (العراق ومصر والجزائر)

Summary

This study aims to know the role of financial inclusion in achieving economic growth by studying its most important characteristics and indicators and its relationship with economic growth, so that financial inclusion is defined as improving the quality of financial service that enables all members of society, especially the marginalized and poor class, to benefit from it, as well as it has a role in raising the level of the economy. It was followed this study uses the descriptive and analytical approach by examining its impact on some developing countries (Iraq, Egypt, and Algeria).